جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

دور منظمة التجارة العالمية
في تطوير وتنظيم التجارة الرقمية

إعداد

د/ خالد محمد حسن إسماعيل

دكتوراه في الحقوق ــ كلية الحقوق ــ جامعة أسيوط

(العدد السابع والثلاثون الإصدار الأول يناير ٢٠٢٥م الجزء الثاني)

دور منظمة التجارة العالمية في تطوير وتنظيم التجارة الرقمية

خالد محمد حسن إسماعيل.

دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.

البريد الالكتروني: khaledmohamedhassan2008@gmail.com

ملخص البحث:

ففي أعقاب سبر المجتمع الدولي لأغوار التجارة الإلكترونية وبعد أن بات المجال الاقتصادي مسرحا ومرتعا للعديد من الظواهر الناشئة كالاقتصاد الرقمي وركيزته الأساسية التجارة الرقمية فقد طفق إلى المجال القانوني الدولي في محاولة منه لتنظيم وتطوير هذه التجارة الوليدة الأمر الذي دعانا في محاولة منا إلى ضرورة التعرف إلى ماهية الاقتصاد الرقمي والتفرقة بينه وبين أحد أهم ركائزه وهي التجارة الرقمية، كذلك لم يقف الأمر عند هذا الحد واستكمالا لأهمية البحث فقد تم التطرق إلى دور التعاون الإقليمي والثنائي في تنظيم التجارة الرقمية مع التعرض لأهم هذه النماذج، أيضا ومع إيماننا بضرورة التعاون الدولي وأهميته فقد تم التعرض لدور منظمة التجارة العالمية كمنتدى متعدد الأطراف في تنظيم وتطوير التجارة الرقمية، إلا أن الأمر لا يخلو من تحديات تقف حائلا أو عقبة كَؤُودًا أمام تنظيم وتطوير التجارة الرقمية منها الأمن السيبراني وحماية الخصوصية ومحاولات حماية البيانات من خلال المحاولات الحكومية لتوطينها أو الشركات من خلال تقييد الوصول إليها تمثل أهم التحديات التي تحول دون تطورها وحسن تنظيمها، جُل هذه المفاهيم مما يهدف البحث إلى التعريف به ومحاولة توضيحه.

الكلمات المفتاحية: منظمة – التجارة – العالمية – الرقمية – الخصوصية – البيانات.

The Role of the World Trade Organization in Developing and Regulating Digital Trade

Khaled Mohamed Hassan Ismail,

PhD in Law, Faculty of Law, Assiut University, Arab Republic of Egypt.

Email: khaledmohamedhassan2008@gmail.com

Research Abstract:

Following the international community's exploration of e-commerce and the transformation of the economic landscape into a platform for emerging phenomena such as the digital economy, with its cornerstone being digital trade, attention has turned to international law in an attempt to regulate and develop this nascent trade. This study seeks to define the concept of the digital economy and distinguish it from one of its key pillars, digital trade. To further emphasize the importance of the topic, the study also examines the role of regional and bilateral cooperation in regulating digital trade, highlighting notable examples. Additionally, recognizing the importance of international cooperation, the research addresses the role of the World Trade Organization (WTO) as a multilateral forum in developing and regulating digital

trade. However, the development and regulation of digital trade face numerous challenges, such as cybersecurity, privacy protection, and efforts to safeguard data, whether through governmental attempts to localize it or companies' restrictions on access. These challenges represent significant obstacles to the growth and effective regulation of digital trade. The study aims to explore and clarify these key concepts while shedding light on the efforts to overcome these obstacles.

Keywords: World - Trade - Organization - Digital - Privacy - Data.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمه

منذ أن فار تنورالثورة التكنولوجيا والتقنية بأجياله المتعاقبة والمتتابعة والتي أعقب بعضها بعضا تترا حتي ثار وتفجر منه بركان تستعر حممه وتنساب من فوهاته أعاصير من المعلومات والبيانات التي بدت كجذوة من النار سرت في هشيم المجتمع الدولي ثم أصبحت كظلل بعضها فوق بعض واتخذت أطوارًا مختلفة علي كافة الاصعدة والمستويات وشملت العديد من المجالات والتي لم يكن بمنائ عنها الاقتصاد العالمي، متمثلاً في التجارة الدولية .

فقد شهدت التجارة الدولية بصفتها الركيزة الأساسية للإقتصاد الدولي العديد من التطورات والأطوار في ظل زلزال الثورة التقنية وتوابعه المتلاحقة.وهو ما جعل الاقتصاد الدولي ومازال يشهد تحديًا غير مسبوق مع تصدع قواعده التقليدية لم يكن هناك مفر من مواجهته والتكيف معه ومع آثاره المتغيرة وتنظيم مخاطره فقد اجتاحت أمواج تسونامي التكنولوجية حصون المجتمع الدولي ومازالت أمواجه المتتابعة تفيض وتلقي بظلالها علي كافة مناحي الحياة.

ففي إطار مواجهة القانون الدولي الاقتصادي للعديد من الموضوعات والأهداف المتنامية والتي يحيط بها العديد من المخاطر والهواجس والظواهر المعقدة والمتعددة الأبعاد، ومن أجل مواجهة الهيمنة علي النظام التجاري المتعدد الاطراف مع توسيع الارث الذي خلفته (الجات) والتاريخ الذي تمثله منظمة التجارة العالمية فقد طفق ولجأ إلي الملاذ القانوني نحو التعامل مع أحد أهم مجالات القانون الدولي الاقتصادي وهو الاقتصاد الرقمي بمشتملاته وركائزه

وأعمدة بنيانه التي يرتكز عليها، ألا وهي التجارة الرقمية والتي بدورها ظاهرة أيضًا بالغة التعقيد متعددة الأبعاد وهو ما يؤدي أو يفضي بدوره إلي ضروة توجيه منظمة التجارة العالمية في محاولة منها للتكيف مع هذه الظاهرة وآثارها المتغيرة متسارعة الوتيرة ومحاولة تنظيم مخاطرها .

فقد عرفت البشرية التجارة منذ فجرالتاريخ وتطورت مراحلها بتطور الحياة والمجتمعات البشرية حتي أصبحت علي ما هي عليه الآن تجارة في السلع وتجارة في الخدمات ثم تجارة في البيانات والمعلومات ، والتي اصبحت تمثل ركيزة كبيرة في البعد التنموي الذي تهدف إليه منظمة التجارة العالمية .

ولا تزال موجات أعصارالمعلومات والبيانات الرقمية متتالية.ومافتئت الموجات متتابعة وزلزال ثورة الاتصالات مازالت ترددته وتوابعه تتسع لتشمل العديد من المجالات مع تصاعد حمم بركان التكنولوجيا وتتابع أجياله وموجاته وجلها مؤشرات علي أن العقل البشري لم يعد يخلد لواقعه المشهود فما يزال في ظعنه وترحاله نحو المستقبل يبرز ما هو مكنون .

فحقبة العصر الرقمي وما استتبعها ولحقها من "عصر الترابط الرقمي" ثم"الادماج الرقمي" تؤسس لمرحلة جديدة في حياة التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية وأن ما كان استثنائيًا قبل حقبة ما قبل العصر الرقمي أصبح مألوفا وطبيعيا في حقبة العصر الرقمي .

فلا جرم أن العقل البشري ما يزال يلقي بظلاله وتنبعث ابداعاته علي الحياة الدولية فبعد أن سبر أغوار التجارة الإلتكترونية أصبح يطمح بنهم وشره نحو المزيد من التطورات التكنولوجية في كافة المجالات، وخاصة المجالات

الاقتصادية التي باتت مرتعًا ومسرحًا للعديد من الظواهر التقنية ومنها التجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي.

ورغم أن شريان التجارة الرقمية تجاوز نطاق التجارة في السلع والخدمات وامتد الي التجارة في البيانات إلاَّ أن وجود بعض العوائق التي تقف حائلا أو عقبة كئود دون سرعة تطورها وصعوبة تنظيمها منها الأمن السيبراني وحماية الخصوصية ومحاولات حماية البيانات من خلال المحاولات الحكومية لتوطينها أو الشركات من خلال تقييد الوصول إليها تمثل أهم التحديات التي تحول دون تطورها وحسن تنظيمها .

فمعرفة ماهية الاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية وتوجهات المجتمع الدولي نحو تنظيم التجارة الرقمية سواء علي المستوي الاقليمي من خلال الاتفاقيات الاقليمية والثنائية، أو من خلال التعاون الدولي من خلال منظمة التجارة العالمية ودورها في تنظيم هذه التجارة الوليدة، علاوة علي التحديات التي تجابه أو تواجه تنظيم وتطويرهذا الرضيع مثل تدفق البيانات او توطينها وحمايتها وحماية الخصوصية والأمن السيبراني جُل هذه المفاهيم مما يهدف البحث إلي التعريف به ومحاولة توضيحه كما يهدف" البحث "إلى دعم وتعزيز المعرفة بدور منظمة التجارة العالمية في تنظيم التجارة الرقمية والدفع نحو تطويرها، وذلك من خلال تقسيم خطة هذا البحث الي الآتي :

اولا:المفاهيم المختلفة لكل من الاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية:

١- الاقتصاد الرقمي ،

٢- التجارة الرقمية

ثانيا:التعاون الاقليمي في مجال التجارة الرقمية:

١- اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي (CPTPP)

٢- اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA)

ثالثا:التعاون الدولي لتنظيم التجارة الرقمية(دور منظمة التجارة العالمية)

رابعا:التحديات التي تواجه التجارة الرقمية :

١- تدفق البيانات .

٢- الخصوصية .

٣- الامن السبيراني.

اولا-المفاهيم المختلفة لكل من الاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية :

تعتبر التجارة الرقمية حديثة النشأة نسبيا، وقبس من فيض إبداعات العقل البشري المتمثل في الثورة التكنولوجية وموجاتها المتتابعة وهي لم تعد تقتصر علي التجارة في السلع والخدمات بل باتت مجالاً معقدًا للغاية لإمتداد نطاقها واتساع مداها، خاصة مع كثرة التداخلات التي تشهدها والتي تعتبر اشد تشابكا وأكثر تداخلاً فيما يتعلق بالتداخلات القانونية والرقمية .

فمن حيث النطاق: إمتدت لتشمل التجارة في البيانات ومن حيث مداها، فلم تعد قاصرة علي الاتفاقيات الثنائية والإقليمية وإن كانتا الركيزة واللبنة الأولي في تأسيسها بل تخطت ذلك وأصبح التعاون الدولي مطلبًا بل واجبًا أساسيًا من أجل حسن تنظيمها وتطويرها بغية تنميتها وتوسيع بقعة انتشارها.

ورغم حداثتها إلا أنها تعتبر أهم روافد الاقتصاد العالمي عامة بل تعتبر أحد أهم ركائزالاقتصاد الرقمي بصفة خاصة والتي بطبيعتها تعتبرعماده الأساسي إن لم تكن ركيزته الوحيدة في الوقت الراهن ، ومن أجل إزالة اللبس والفموض وعدم الخلط بين الاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية كان ولا مناص من ضرورة التعرض لمفهوم وماهية كلا منهما وذلك على الوجه التالي:

١- ماهية الاقتصاد الرقمي .

فقد كان للثورة التكنولوجية من خلال اجيالها المتعاقبة فيض من التداعيات والانعكاسات علي كافة مناحي الحياة والتي كان من أبرزها انعكاساتها وتبعاتهاعلي الاقتصاد بصفة خاصة فما فتئت هذه الثورة تنشق وينبعث منها بركان تقني تجتاح حممه كافة مناحي الحياة وما برح المخاض تنبعث منه التجارة الإلكترونية باعتبارها الجيل الأول حتي تمخض واردفها بالجيل الثاني أو الموجة الثانية وهي أشد تعقيدا متمثلة في التجارة الرقمية والتي تمثل ظهيرًا أو ركيزة قوية وأساسية للاقتصاد الرقمي إن لم تكن الظهير الرئيسي.

ورغم أن القانون الدولي الاقتصادي يتضمن ويشتمل على مجموعة واسعة من القواعد والمبادئ التي تتعلق بالسلوك الاقتصادي والعلاقات بين اطراف المجتمع الدولي واشخاصه من الدول والمنظمات الدولية وكذلك الجهات الخاصة الفاعلة سواء كانوا شركات أم أفراد إلا أن اهم هذه المجالات تلك التي تتعلق بالتجارة الدولية وقانون النقد الدولي وقانون الاستثمار الدولي [١]

وإذا كان هناك العديد من الاتجاهات والنهج التي يتبناها عدد من الباحثين في العديد من المجالات القانونية الدولية إلاَّ أن باحثي القانون الاقتصادي الدولي من جهتهم عمدوا إلي تبني النهج القائم على البيانات والذي من خلاله تم الادعاء او حسب زعمهم أنه يحمل مستقبل القانون الدولي وأنه من غير المرجح أن تؤدي المقاربة القائمة على البيانات بغض النظر عن مدى فعاليتها إلى إعادة

(1) Henriksen(A) International LawOxford University Press.2019 P233

النظر في الفحص الدقيق للنصوص القانونية [١] فما إن أصبح مفهوم الاقتصاد الرقمي مقبولاً على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، حتي بدأ في التطور في اتجاه أوسع وأعمق وأكثر تقدماً من خلال ما شهده الاقتصاد والمجتمع من تغيرات عميقة تحت تأثير الاقتصاد الرقمي[٢] فمستقبل باحثي القانون الاقتصادي الدولي التجريبي يكمن في البحث الذي من خلاله يتم طرح أسئلة يتم من خلالها الاستناد او الاعتماد والرجوع إلى أسس نظرية وهو ما يتوافق مع الدقة المنهجية الصارمة للأمن الاجتماعي[٣]

وعلى الرغم من المحاولات التي تمت بهدف أو من أجل إيجاد تعريف أو مفهوم متفق عليه للاقتصاد الرقمي إلاَّ أنه لا يزال مفهوم "الاقتصاد الرقمي" يثير اللبس ويكتنفه الغموض [٤]

فالاقتصاد الرقمي ونظرًا لدوره الكبير والواسع النطاق وتداعياته علي الكثير من القطاعات الامر الذي أفضي إلي ضرورة التطرق لمفهومه وتعريفه وهو أحد أهداف هذا البحث.

---

(1)Lai(H), the unfulfilled promises of the data-driven approach to international economic law Deplano (R) Pluralising International Legal Scholarship: The Promise and Perils of Non-Doctrinal Research Methods Edwad Elgar Publishing 2019.P189

(2)Qin(ZH)،Shuai(Q)،Wang(G)، Zhang(P)،Cao(M)،Chen(M) E-Commerce Concepts, Principles , and Application Springer Nature Singapore.2022.P13

(3)Lai(H), the unfulfilled promises of the data-driven approach to international economic law Deplano (R) OP.Cit..P189

(4) Sheng (L) Big Tech Firms and International Relations The Role of the Nation-State in New Forms of PowerSpringer Nature Singapore.2022. P93

فمن هذه المفاهيم او التعريفات جاء التعريف الذي تبنته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاوربية علي أن "الاقتصاد الرقمي" هو "مصطلح شامل يستخدم لوصف الأسواق التي تركز على التقنيات الرقمية"وهو بذلك يشمل أو يتضمن تجارة السلع أو الخدمات المعلوماتية من خلال التجارة الإلكترونية [١] وبالتالي يشمل الاقتصاد الرقمي البنية التحتية الرقمية والابتكار التكنولوجي الرقمي والتطبيقات الصناعية الرقمية [٢] .

ومن ثم يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الاقتصاد الرقمي يشتمل علي أو يتضمن فئتين من نماذج الأعمال متعددة الجوانب:

أولا :فمن خلاله يمكن للأعمال التجارية تشغيل العديد من التطبيقات التي تقدم خدمات تكميلية من خلال توليد نوعين من التآزر:

١-فمن ناحية، يمكن للأنشطة الرقمية أن تعمل علي جمع مواردها ،

٢-ومن ناحية أخرى، يمكن من خلاله وضع الأنشطة، مثل التعليمات البرمجية القابلة للتنفيذ أو المحتوى أو بيانات المستخدم، في حزمة أكثر جاذبية للمستخدمين.

---

(1) Schmidt (H.K) Taming the shrew is there a need for a new market power definition for the Digital Economy . Gal (M.S) , Lundqvist(B) Competition Law for the Digital Economy Edward Elgar Publishing,2019.P31

(2)Yin (L) and Yao(J) Reseach on the coupling and coordinated development of the digital economy and rural revitalization Hassanien(A.E)، Zheng(D)،Zhao(ZH)، Fan (ZH)Business Intelligence and Information TechnologyProceedings of BIIT 2022Springer Nature Singapore.2023.P148

ثانياً : وأن يتم استغلال نماذج النظام الأساسي لإتاحة الموارد اللازمة والضرورية لمطوري الطرف الثالث في محاولة من خلاله يتم جذب إبداعاتهم كجزء من استراتيجيات الابتكار المفتوحة(١).

وبالتالي يشيرالاقتصاد الرقمي إلى "اقتصاد يعتمد على تقنيات الحوسبة الرقمية ويعتبر ذلك بمثابة إجراء الأعمال التجارية من خلال الأسواق القائمة على الإنترنت والشبكة العالمية، علاوة على ذلك يتم استخدام العديد من المفاهيم الأخري التي من خلالها يتم الإشارة إلى الاقتصاد الرقمي أيضًا فمفاهيم مثل "التجارة الرقمية ،اقتصاد الإنترنت،الاقتصاد الجديد،اقتصاد الويب، التجارة الالكترونية، التجارة عبر الإنترنت ،اقتصاد الوظائف المؤقتة ، المشاركة،التعاونية، المنصة،أوالاقتصاد عند الطلب،التعهيد الجماعي،والمصادر السحابية"تعبر أيضا عن الاقتصاد الرقمي.(٢)

ومن المتوقع وفي ظل الاقتصاد الرقمي أو "اقتصاد البيانات" أو "اقتصاد الإنترنت" أن يتزايد ويتكثف الاستثمار، خاصة في ظل وجود العديد من الظروف المهيئة والجاذبة للمستثمرين(٣)

---

(1) Zekos(G)Economics and Law of Artificial Intelligence:Finance,Economic Impacts ,Risk Management and Governance springer Nature, 2021 P ٢٥

(2) Khan(A) . Rules on Digital Trade in the Light of World Trade Organization Agreements GRIN Verlag.2023.P11

(3)Kunitskaya(O.M) legal regulation of aritifical intellagence in thearea on investment in the economy. Popkova(E.G) Imitation Market Modeling in Digital Economy: Game Theoretic Approaches Springer International Publishing.2022.P323

كذلك وفي محاولة منه لايجاد تعريف أو مفهوم للاقتصاد الرقمي قام قاموس أكسفورد بايراد تعريف "للاقتصاد الرقمي"علي أنه "الاقتصاد الذي يعمل بشكل أساسي عن طريق التكنولوجيا الرقمية، وخاصة المعاملات الإلكترونية التي تتم باستخدام الإنترنت". أي قيام الاقتصاد الرقمي على تطوير تجارة وإنتاج السلع والخدمات التي يمكن رقمنتها والتي تتضمن نماذج أعمال جديدة تركز على الرقم الرقمي والقطاعات الاقتصادية التي تركز بشكل أساسي على الإنترنت أو يتم تنفيذها عبر الإنترنت.(١)

واذا كانت هناك فجوة زمنية بين إنتاج السلع واستهلاكها والتي بدورها تنشأ بين المستهلك والمنتج عندما لا يتم إنتاج السلع في نفس الوقت، حيث يحتاج المستهلك إليها وتعمل عملية التخزين علي سد هذه الفجوة الا أنه هناك أيضا فجوة أخري وهي الفجوة الجغرافية التي تغطيها عملية النقل (٢).

وهوالأمر الذي من شانه جعل الاقتصاد الرقمي يشير إلى سلسلة من الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم المعرفة والمعلومات الرقمية كعوامل إنتاج رئيسية كما تقوم باستخدام شبكات المعلومات الحديثة علاوة علي الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقوة دافعة مهمة يتم العمل من خلالها علي تحسين الكفاءة وتحسين الهيكل الاقتصادي(٣)

فالاقتصاد الرقمي هو نشاط اقتصادي يتميز بالتنفيذ النشط والاستخدام العملي للتقنيات الرقمية الهادف إلي جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ونقلها

(1) Sheng (L) OP.Cit. P94
(2) Zekos(G) OP.Cit. P ٤٥
(3)Qin(ZH)، Shuai(Q)، Wang(G)، Zhang(P)، Cao(M)، Chen(M) OP.Cit .P13

ومن ثم ينظر إلى الاقتصاد الرقمي على أنه تحول أساسي لنموذج الاقتصاد التقليدي [١] .

وعلى الرغم من وجود بعض الاختلاف في تفسيرات الاقتصاد الرقمي، إلاَّ أنه وجد أن هناك إجماعًا واسع النطاق على هذا المفهوم(ما جاء به قاموس اكسفورد) فجوهر الاقتصاد الرقمي هو التكنولوجيا الرقمية والبنية التحتية والحلول التي تدعم الصناعات الرقمية، علاوة علي وجود اتجاه نحو تعريف أوسع وليس أضيق للاقتصاد الرقمي وزيادة المرونة في محتواه بما يتناسب مع الحاجة إلى التحول السريع مع العمل علي تنمية القطاعات ذات الصلة[٢]

والملاحظ من وجهة نظرنا أن هذه المفاهيم سواء(تعريف منظمة التعاون الاوربية–اوتعريف اكسفورد) لم تتضمن تدفق أو تجارة البيانات – ويمكن أن يرجع ذلك الي حداثة نشأة هذا النشاط – وإنما انصبت فقط علي التجارة في السلع والخدمات فقط ، وأيضًا باعتبار أن التجارة في البيانات تدخل ضمن مفهوم الخدمات وهو الأمر الذي يثير اللبس والغموض ويفضي الي عدم اليقين القانوني.

ونظرًا لقيام الاقتصاد الرقمي علي ركيزة أساسية ألا وهي التجارة الرقمية باعتباره المفهوم الشامل لكافة فئات التجارة الرقمية ، ومحاولة منا لازالة اللبس والغموض بينها وبين الاقتصاد الرقمي الأمر الذي يدعونا إلي ضرورة التعرف

(1)Korshunova (S.A) the role and specificity of human captal in the formation of a digital economy Bogoviz (A.V)، Ragulina (Y.V) Industry Competitiveness: Digitalization , Management, and IntegrationVolume 1Springer International Publishing.2020 P186

(2) Sheng (L) . OP.Cit P95

والتعريف بماهية التجارة الرقمية باعتبارها أحد أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي .

٢- ماهية التجارة الرقمية:

لا تقتصر منظمة التجارة العالمية علي استخدام مصطلح "الخدمات الرقمية"، بل ظهرت مصطلحات أخرى في النقاش دون أن يتوصل الأعضاء إلى توافق في الآراء حول معناها وتشمل هذه المصطلحات"المنصات الرقمية"،و"المنتج الرقمي"و"المحتوى الرقمي" و "تدفق البيانات"[١]

فقد أدت التغيرات التكنولوجية إلى طمس الحدود بين الأنشطة عبر الإنترنت والأنشطة غير المتصلة بالإنترنت، وكذلك بين السلع والخدمات. وكان لهذا الطمس العديد من التأثيرات على إعدادات السياسات التي تعتمد على التمييز المصطنع بشكل متزايد بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية فالشركات تعمل على نحو متزايد على الجمع بين الجوانب الواعدة لكل من التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية وهو ما يفضي الي زيادة الغموض، خاصة مع سعي العديد من الشركات وبشكل متزايد إلى التواجد عبر الإنترنت خاصة ما حدث خلال جائحة كورونا أو كوفيد-١٩[٢]

فقد ساهمت وساعدت مجموعة كبيرة من العوامل في تسهيل نمو التجارة الرقمية والتي كان من بينها الاعتماد المتزايد على التقنيات الرقمية علاوة علي

(1) Willemyns(I) Digital Services in International Trade Law Cambridge University Press .2021.P7

(2) OECD Digital Economy Outlook 2020 .P247.

التوسعات التي تمت في شبكات النطاق العريض وشبكات الهاتف المحمول، بالاضافة إلي تطوير أنظمة الدفع الآمنة عبر الإنترنت. (١)

ورغم أن أزمة فيروس كورونا ٢٠١٩ (COVID-19) كانت بمثابة قوة كبيرة تسببت قي تعطيل كبير كما كانت مصدر للعديد من التحديات الاقتصادية إلاَّ أن التحديات التي خلقها او شكلها الفيروس من الممكن ان يتولد او ينتج عنها مجموعة واسعة من الابتكارات التي تعتمد على التكنولوجيا. (٢)

ففي ظل المجتمع المعاصر نظر الكثير من الناس إلى جائحة كوفيد-١٩ على أنها معركة غير مسبوقة من أجل البقاء فقد تم وضع الدولة في خدمة الاقتصاد، وتعزيز حرية تداول رأس المال والأشخاص والسلع رغم أنه وفي أعقاب الانتشار العالمي لفيروس كورونا قامت العديد من الدول بالعمل على ابطاء الاقتصاد؛ لأن حياة البشر كانت في خطر(٣)

ونظرًا لاعتماد التجارة الرقمية الكبير والوثيق على تكنولوجيا المعلومات وهو ما دعاها إلى الظهورمع التطور المستمر لتكنولوجيا المعلومات فهي بمثابة شكل من أشكال التجارة على أساس تكنولوجيا المعلومات، وتأخذ وسيلة المعلومات كقناة وموضوع معاملاتها هو المنتجات التقليدية والرقمية فهي تعمل علي رقمنة وضع التجارة ورقمنة الأشياء التجارية (٤)

---

(١) (A) . OP.Cit.P10Khan

(2) OECD Digital Economy Outlook 2020.P٢٦٦

(3) Tsekeris(CH),Zeri (P) The coronavirus crisis as a world-historic event in the digital eraSociološki pregled2020.V.54 .P502

(4)Chen (X) Impacts of digital trade on international trade and its development suggestions Hung

(J.C)، Chang(J.W)، Yen(N) Frontier Computing Proceedings of FC 2020 Springer Nature Singapore.2022 P541

فيعتمد أساس تطويرقواعدها أي: التجارة الرقمية على عدد من القضايا منها :

الأولى : وهي أساس قواعد التجارة الرقمية فالتجارة الرقمية بطبيعتها تتكيف مع النظام العالمي. والحاجة إلى منع انتشار القواعد واللوائح المختلفة تأتي من الطبيعة العالمية للتجارة الرقمية .

الثانية: تتطلب التجارة الرقمية تدفق مادي ومؤسسي متصل فحاجز واحد في التدفق يمكن أن يؤدي بسهولة إلى إتلاف وظيفتها او اعاقتها ومن ثم قتلها أو ودأها ،

الثالثة: تتمتع التجارة الرقمية بإمكانية تحقيق نمو شامل ومربح للجميع.

الرابعة: الحاجة إلى التعاون بين الحكومة وقطاع الأعمال والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية لتحقيق أقصى قدر من فوائد التجارة الرقمية [١] فالتجارة ترتكن او تعتمد علي أربع قنوات او فئات رئيسية في الاقتصاد العالمي وهي التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، وتجارة الاستثمار،وتجارة التكنولوجيا وفي عصر الإنترنت هذا بات لها فئة خامسة أو قناة خامسة ألا وهي التجارة الرقمية التي تنمو بصفة متزايدة وأيضا متسارعة [٢]

(1)Nakatomi (M) cross-border digital trade, e-commerce governance, and necessary acrion ahead. Kimura (F)، Chen (L) Developing the Digital Economy in ASEAN. Taylor & Francis.2019 PP:32:33

(2)Chow(D.C.K)، Schoenbaum(TH.J) International Trade LawProblems, Cases, and Materials Aspen Publishing.2022.P٥

وقد كان من بين المفاهيم أو التعريفات التي قدمت من أجل تعريف أوتحديد مفهوم للتجارة الرقمية تعريف منظمة التجارة العالمية للتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية علي أنها تعني: "إنتاج أو توزيع أو تسويق أو بيع أو تسليم السلع والخدمات بالوسائل الإلكترونية"(١) .

ومن ثم يمتد نطاق هذا التعريف من بيع المنتجات الملموسة عبر الإنترنت إلى تقديم نشاط تسويقي عبر الإنترنت دون بيع أي نوع من المنتجات أو الخدمات هذا النهج الواسع جدًا لتعريف التجارة الإلكترونية يتوافق مع منطق الطبيعة الاستكشافية للتجارة الإلكترونية وبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية، الذي يهدف إلى دراسة جميع الجوانب المحتملة ذات الصلة بالتجارة الرقمية ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية (٢)

كما قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاوربية أيضًا تعريفًا للتجارة الإلكترونية بأنها" بيع أو شراء السلع أو الخدمات التي تتم عبر شبكات الكمبيوتر بطرق مصممة خصيصًا لغرض تلقي الطلبات أوتقديمها"(٣)

ويعتبر مفهوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتجارة الالكترونية مفهوم ضيق النطاق؛ لأنه يشمل بيع أو شراء السلع أو الخدمات وبالتالي، فإن الأنشطة التي لا تتضمن معاملة نقدية لن تقع ضمن نطاق تعريف منظمة التعاون

(1) Staiger (R.W) A World Trading System for the Twenty-First Century . National Bureau of Economic Research 2022 P191

-WTO, Work Programme on Electronic Commerce, WTO Doc. WT/L/274 (Sept. 30, 1998)

(2) Khan(A) .OP.Cit.P11

(3) Qin(ZH)، Shuai(Q)، Wang(G)، Zhang(P)، Cao(M)، Chen(M) OP.Cit.P69

الاقتصادي والتنمية للتجارة الإلكترونية[١] أي قام التعريف باستبعادها من نطاق التجارة الالكترونية.

ومن ثم فإنه وفي ظل ممارسات التجارة الرقمية الديناميكية والسياق التكنولوجي المتطور والمتسارع ، وجد أنه من الصعب التوصل إلى تعريف موحد للتجارة الرقمية فحتى الآن وتماشيًا مع تعريف "التجارة الإلكترونية"، تشترك معظم التعاريف والمفاهيم الحالية في التركيز على النقل الرقمي للسلع والخدمات[٢]

وبشأن وضع تعريف أو مفهوم للتجارة الرقمية أيضا فقد أضفت الطبعة الأولى من دليل (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، ٢٠١٩) لأول مرة طابعًا رسميًا على تعريف إحصائي للتجارة الرقمية، يجمع بين المعيارين الرئيسيين للطلب الرقمي والتسليم الرقمي فقد تم تعريفها بأنها أي: "التجارة الرقمية " "هي جميع التجارة الدولية التي يتم طلبها رقميًا أو تسليمها رقميًا".وهو ما يعكس الطابع المتعدد الأبعاد لهذه الظاهرة من خلال تحديد طبيعة المعاملة باعتبارها السمة المميزة للتجارة الرقمية والاعتراف بالتداخل الذي قد يوجد بين التجارة المطلوبة رقميًا والتجارة المسلمة رقميًا [٣] .

---

(1) Khan (A) . OP.Cit.P12

(2)Burri (M)and Chander(A) What Are Digital Trade and Digital Trade Law? Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(3)The International Monetary Fund, the Organisation for Economic Co-operation and Development, the United Nations and the World Trade Organization .2023Handbook on Measuring Digital Trade ,Second Edition P13

وطيلة هذه السنوات أو العقود اختلفت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بتطوير التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية في المؤسسات الدولية ويوضح دليل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بشأن قياس التجارة الرقمية الروابط بين هذه المفاهيم من خلال توفير تعريف إحصائي للتجارة الرقمية (صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ٢٠٢٣)والذي حظي بقبول واسع النطاق من جانب الحكومات، بعد مشاورات مكثفة مع جامعي الإحصاءات وواضعي السياسات [١] .

ويعتمد التعريف الإحصائي للتجارة الرقمية على طبيعة الصفقة وليس على خصائص المنتج الذي يتم تداوله أو على خصائص الجهات الفاعلة المشاركة في الصفقة.فهو يحدد التجارة الرقمية على أنها: "جميع التجارة الدولية التي يتم طلبها رقميًا و/أو تسليمها رقميا" وذلك من خلال المعايير الآتية :

المعيار الأول: لتحديد التجارة الرقمية هو المعاملات "التي تم طلبها رقميا"

المعيار الثاني: لتحديد التجارة الرقمية هو المعاملات التي يتم "تسليمها رقميًا" وتغطي الخدمات فقط.[٢] وكانت هذه المفاهيم والتعريفات للتجارة الرقمية علي المستوي الدولي .

---

(1) The International Monetary Fund, the Organisation for Economic Co-operation and Development, the United Nations, The World Bank and the World Trade Organization. Digital Trade For Development..2023.P١١

(2)https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/digital_trade_2023_e.htm The conceptual framework for measuring digital trade2023.PP22:24

أما على المستوي الاقليمي فقد تطرقت العديد من الاتفاقيات الاقليمية إلي العمل علي تحديد أو وضع مفهوم للتجارة الرقمية في محاولة منها لإيجاد تعريف مشترك يمكن من خلاله الاستقرار القانوني لذلك فقد تضمن أو احتوى الفصل ١٤ من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي والتي يشار اليها اختصارًا بـ (CPTPP)المتعلق بأحكام التجارة الالكترونية والتي تم تعريفها تحت مفهوم " المنتج الرقمي" علي أنه يعني "برنامج كمبيوتر أو نص أو فيديو أو صورة أو تسجيل صوتي أو أي منتج آخر مشفر رقميًا، ويتم إنتاجه للبيع أو التوزيع التجاري، ويمكن نقله إلكترونيًا [١] .

وعلي الرغم من أن معظم الاتفاقيات التجارية الحديثة بالإضافة إلى المناقشات التي لم تحسم بعد في منظمة التجارة العالمية تتجنب من الناحية القانونية الاشتراك في أي تعريف محدد للتجارة الرقمية إلاَّ أنها تحدد ببساطة نطاق تطبيق القواعد المعتمدة. [٢]

ورغم أنه في عام ٢٠١٧ قدمت(USITC)لجنة التجارة الدولية الأمريكية أحدث تعريف لـ "التجارة الرقمية" علي أنها (تشير إلى المنتجات أو الخدمات المقدمة عبر الإنترنت والهواتف الذكية وأجهزة الاستشعار المتصلة بالشبكة

(1) Article 14.1:Definitions.digital product means a computer programme, text, video, image, sound recording or other product that is digitally encoded,produced for commercial sale or distribution, and that can be transmitted electronically (CPTPP)

(2) Burri (M)and Chander(A) What Are Digital Trade and Digital Trade Law? Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

وغيرها من المعدات ذات الصلة). [١] إلا أنه كانت هناك بعض الاختلافات المثيرة للجدل فلجنة التجارة الدولية الأمريكية تستبعد صراحة قيمة مبيعات البضائع المادية المطلوبة عبر الإنترنت وكذلك السلع المادية التي لها نظير رقمي (مثل الكتب والأفلام والموسيقى وما إلى ذلك) من تعريفها "للتجارة الرقمية "[٢] .

ومن أبرزالنتائج التي من الممكن أن تترتب علي ذلك أن الافتقار إلى الوضوح في التعاريف أو المفاهيم والمصطلحات غيرمرغوب فيه من حيث المبدأ لان ذلك من شانه ان يفضي إلي خلق مشكلة أخرى، فعدم وجود تعريف قانوني مشترك من شانه ان يمثل عقبة في بناء قياس موحد للتجارة الرقمية، وبالتالي اعاقة قاعدة الأدلة المتفق عليها التي تهدف لإنشاء قانون التجارة الرقمية وصنع وصياغة السياسات التي تتعلق به [٣]

فبالنسبة لتعريف التجارة الرقمية لا يوجد حتى الآن إجماع علي تعريفها ووفقًا لتقرير الأكاديمية الصينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعد التجارة الرقمية نوعًا من الأنشطة التجارية الجديدة في هذا العصر الجديد، حيث تلعب

(1)Huang (H) and Chen (Z) development e-commerce based on digital formation technology. Zhao(J)،Macintyre(J)، Ma(X)The 2021 International Conference on Machine Learning and Big Data Analytics for IoT Security and PrivacySPIoT-2021 Volume 2 Springer International Publishing.2021 P248

(2)Burri (M)and Chander(A) What Are Digital Trade and Digital Trade Law? Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(3)Aaken (A.V) Introduction to the Symposium on Digital TradePublished online by Cambridge University Press: 08 May 2023

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا مهمًا، فهي تشمل ثلاثة مستويات مختلفة من المنتجات:

١-البضائع.

٢- المنتجات الرقمية بما في ذلك البرامج والموسيقى وما إلى ذلك.

٣- الخدمات الرقمية بما في ذلك الاتصالات والإنترنت وما إلى ذلك.[١]

هذا فيما يتعلق بالمفاهيم المختلفة لمفهومي الاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية . ونظرًا لأن النهج الاقليمي يعتبر ركيزة اساسية واحد اهم الادوات والمجالات في تطور القانون الدولي للعديد من الاعتبارات منها وحدة اللغة أو الجوار أو المشاركة في بعض السمات التي تجعل للتعاون الاقليمي أفضلية بين دول الجوار إلا أن هناك مخاوف من حدوث تكتلات من شانها تعزيز الانقسام خاصة وأن زمام التجارة الوليدة بيد الدول الكبري إلا أنه وعلى المدى الطويل من الممكن أن تقدم هذه الاتفاقيات الاقليمية أساسا هاما للتطور في القانون الدولي لذلك ونظرًا لأن بعض الدول سارعت وسلكت مسلك التعاون الاقليمي بهدف تنظيم التجارة الرقمية لذلك سيتم تناول هذا الاتجاه بشئ من البحث والدراسة على النحو التالي :

(1)Zheng(SH)"21-st digital maritime skilk road "based on big data and cloud computing technology facing opportunities and chanllenges –from digital trade perspective Zhao (J)، MacIntyre(J)، Ma (XI)The 2020 International Conference on Machine Learning and Big Data Analytics for IoT Security and PrivacySPIoT-2020, Volume 1 Springer International Publishing.2020 P447

ثانياً: التعاون الاقليمي لتنظيم التجارة الرقمية :

لقد تم تشكيل البيئة التنظيمية للتجارة الرقمية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة والتي من خلالها غطت فصول التجارة الإلكترونية المسائل التنظيمية التي لم يتم تناولها في سياق منظمة التجارة العالمية والقضايا الإضافية والتي يمكن من خلالها تجميع هذه القواعد في فئتين أوسع:

الفئة الاولي :القواعد التي تسعى إلى تمكين التجارة الرقمية بشكل عام، من خلال معالجة قضايا متميزة، مثل التداول غير الورقي والمصادقة الإلكترونية.

الفئة الثانية:القواعد التي تتناول البيانات الشاملة وحواجز التجارة الرقمية والروابط الجديدة والقضايا التي يمكن أن تشمل او تتضمن أسئلة تتراوح بين السرية السيبرانية والبيانات الحكومية المفتوحة [١].

فقد عمدت العديد من الدول وكردة فعل على حالة الركود التي سيطرت علي المنتدى المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية والنطاق الموسع للقضايا التنظيمية التي تندرج تحت التجارة الرقمية المعاصرة إلي تغيير بوصلتها المكانية من خلال قيامها بتغيير الاتجاه والاقدام علي استخدام اتفاقيات التجارة التفضيلية سواء الثنائية أو الإقليمية بهدف أو من أجل تنظيم التجارة الرقمية [٢].

فبداية وعلي الرغم من أن إرهاصات ظهور الأحكام غير الملزمة بشأن الاتفاقيات او المعاهدات التي تتعلق بتدفقات البيانات جاءت في وقت مبكر وهو ما

(1)Burri (M) digital trade rulemaking in free trade agreements Collins (D)،Geist(M) Research Handbook on Digital Trade e-content Generic Vendor.2023.PP 10:12

(2) Burri (M) and Chander(A) What Are Digital Trade and Digital Trade Law? Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

تجلي في اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة عام ٢٠٠٠، والتي من خلالها قام البيان المشترك حول التجارة الإلكترونية بتسليط الضوء على "الحاجة إلى مواصلة التدفق الحر للمعلومات" الا أنها لم تصل إلى حد تضمين نص صريح في هذا الصدد ثم اعقب ذلك الاتفاقية الأولى التي تتضمن حكمًا ملزمًا بشأن تدفق المعلومات عبر الحدود كانت خلال عام ٢٠١٤م، وهي اتفاقية التجارة الحرة بين المكسيك وبنما [١].

فمن أصل ٣٨٤ إتفاقية تم توقيعها بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٢ حوالي ١٠٩ إتفاقية مخصصة للتجارة الرقمية والتي اصبحت جنبًا إلى جنب مع نوع جديد من المعاهدات – ما يسمى بـ "إتفاقيات الاقتصاد الرقمي"– مصدرًا مهمًا لوضع قواعد جديدة مستحدثة من شانها تجاوز تطلعات قانون التجارة التقليدي لتقليل الحواجز التجارية وتحرير القطاعات الاقتصادية[٢].

وحتى الآن تم إحراز تقدم في حوكمة القضايا المتعلقة بالتجارة الرقمية إلى حد كبير في سياق اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية (RTAs) وبحلول نهاية عام ٢٠٢٢، كان هناك ١١٦ اتفاقية تتضمن وتشتمل علي أحكام التجارة الرقمية وهو ما يمثل ٣٣% من جميع اتفاقيات التجارة الإقليمية القائمة (٣) كذلك احتوت

(1) Burri (M) Data flows and global trade law Burri(M) Big Data and Global Trade Law . Cambridge University Press.2021 PP26:27

(2) Burri (M) Digital Trade Law and Human Rights Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(3) The International Monetary Fund, the Organisation for Economic Co-operation and Development, the United Nations, The World Bank and the World Trade Organization. DIGITAL TRADE FOR DEVELOPMENT.2023.P3

او تضمنت فصول التجارة الإلكترونية والرقمية اليوم في اتفاقيات التجارة التفضيلية على مجموعتين من المعايير:

الأولي: تلك التي تعمل على توسيع مفاهيم التجارة التقليدية لتسهيل التجارة المميكّنة رقميًا.

الثانية : تلك التي تضع معايير جديدة للتحكم في الأصول الرقمية الجديدة ومن شأن ذلك أن يساعد في تطوير كلا المجالين للفصل بينهما بشكل أكثر وضوحًا والاعتراف بالقضايا الفريدة التي خلقتها التجارة في البيانات [١]

ورغم أن الأحكام المتعلقة بالإدماج الرقمي تظهر صراحةً في خمس اتفاقيات: وهي اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي (DEPA) ؛اتفاقية التجارة الحرة بين شيلي وباراغواي (FTA) ؛ اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الهند والإمارات العربية المتحدة ؛سنغافورة–المملكة المتحدة (المملكة المتحدة) إدارة مكافحة المخدرات (SUKDEA) ؛ وإتفاقية التجارة الحرة بين المملكة المتحدة ونيوزيلندا علما بأن اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة المتحدة ونيوزيلندا لديها طرف واحد على الأقل من الدول النامية [٢] .

إلا أن أهم الاتفاقيات الإقليمية التي تحتوي على الخدمات الرقمية وأحكام تدفق البيانات هي الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP)، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، وإتفاقية الولايات

---

(1)Burri (M) digital trade rulemaking in free trade agreements Collins (D)،Geist(M) Research Handbook on Digital Trade . e-content Generic Vendor.2023.P٧٢

(2) Callo-Müller(M.V) and Kugler(K) Digital Trade, Development, and Inequalit Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA)[1]

فقد ظهرت ثلاثة نماذج بشان التعامل مع التجارة الرقمية يمكن تصـــنيفها كالتالي :

- **إدراج الخدمات الرقمية في اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية (على سبيل المثال، الفصل ١٤ من الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ)؛**
- **وإنشاء إتفاقيات "قائمة بذاتها" بشأن التجارة الرقمية (على سبيل المثال، اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي (DEPA))؛**
- **أو ربط قواعد محددة للتجارة الرقمية باتفاقيات التجارة الحرة القائمة (على سبيل المثال، إتفاقية الاقتصاد الرقمي بين سنغافورة**

---

(1)Weber (R.H) WTO law and cross-border data flows for digital trade . Collins (D)،Geist(M) Research Handbook on Digital Trade E-CONTENT GENERIC VENDOR..2023.P78

فاتفاقية (CPTPP) تم الاتفاق عليها في ٢٠١٧ بين ١١ دولة ودخلت حيز النفاذ في ٣٠ سمبتمبر ٢٠١٨ . و(RCEP) تم توقيعها في نوفمبر ٢٠٢٠م ودخلت حيز النفاذ في ١ يناير ٢٠٢٢ . اما USMCA فقد قامت الولايات المتحدة والمكسيك وكندا بتحديث اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) لإنشاء اتفاقية USMCA الجديدة. فاتفاقية USMCA دخلت حيز التنفيذ في ١ يوليو ٢٠٢٠.

أيضًا فما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩، تم التفاوض على ٣٤٧ اتفاقية تجارة تفضيلية والاتفاق عليهـــا من قبل عدد كبير من الدول كما يحتوي ما لا يقل عن ١٨٤ من اتفاقيات التجارة التفضيلية على أحكام تتعلق بالخدمات الرقمية وتدفقات البيانات وفي المقدمة يمكن العثور على الأحكام المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية.

وأستراليا). [١]

ونظرًا للأهمية التي تستحوذ عليها اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي واتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا فسيتم تناولهما بشئ من التفصيل علي النحو التالي :

١- **الإتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ** (CPTPP) :

فقد كان للرقمنة عدة نتائج منها أنها أدت إلى توسيع نطاق التجارة والقانون التجاري، وبالتالي تحويل طبيعة القضايا التنظيمية المطروحة كما أنه من المرجح أن يظل مشهد وضع قواعد التجارة الرقمية ديناميكيًا لوجود عاملين من شأنهما تحريك المشهد التنظيمي :

١- التغير التكنولوجي .

٢- الضغوط الجيوسياسية ،وذلك مع استمرار البلدان في وضع نفسها بشكل فردي في مواجهة أصحاب المصلحة الإستراتيجيين، مثل الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة [٢] .

وعلي سبيل المثال ستكون الصين الرقمية قوة دافعة مهمة للتنمية الاقتصادية عالية الجودة في العصر الجديد ففي عام ٢٠٢١، وصل حجم الاقتصاد

(1) Evenett(S.J),Fritz (J)and Giardini(T)Deterring Digital Trade Without Discrimination Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(2)Burri (M)and Chander(A) What Are Digital Trade and Digital Trade Law? Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

الرقمي الصين إلى ٧.١ تريليون يوان، ليحتل المرتبة الثانية في العالم[١]

كذلك فقد جعلت التجارة الرقمية التجارة الدولية تدريجياً أكثر كثافة وغير محدودة وقائمة على المنصات، مما له تأثيران رئيسيان:

أولاً: تم تقليل عدم تناسق المعلومات بين جانب العرض وجانب الطلب.

ثانيا: تقليل درجة عدم تناسق المعلومات بين المنتجين بسبب استخدام نظام التتبع في الوقت الحقيقي لسلسلة التوريد ونظام تتبع المنتج، وذلك لتحسين كفاءة الاستفادة من عوامل الإنتاج. [٢]

وترجع بدايات هذه الإتفاقية إلي أنه وفي ١٦ من يوليو٢٠٢٣ قامت نيوزيلندا باستضافة الاجتماع السابع للجنة CPTPP وقد قامت بالتشديد على أن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ ينبغي أن تظل في مقدمة وطليعة الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز السياسات التجارية والبيئية الداعمة لبعضها البعض مع إشارتها إلى الجهود المستمرة لضمان دعم CPTPP للاقتصاد الرقمي وخفض تكاليف المعاملات وملاحظة اهتمام الاقتصادات الطامحة بالانضمام إلى اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ. [٣]

---

(1)Zhou(L), Chen (F) and Kang (CH) Research on the Influencing factors of china'sdigital trade development lleve Hassanien(A.E)، Zheng(D)، Zhao(ZH)،Fan(ZH) Business Intelligence and Information TechnologyProceedings of BIIT 2022Springer Nature Singapore.2023.P131

(2)Chen (X) Impacts of digital trade on international trade and its development suggestions Hung (J.C)، Chang(J.W)، Yen(N) Frontier Computing Proceedings of FC 2020 Springer Nature Singapore.2022 P542

(3) Burri (M) Digital Trade Law and Human Rights Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

وإذا كان الفصل المتعلق بالتجارة الإلكترونية في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ "CPTPP" قد تم تمريره من مفاوضات الشراكة عبر المحيط الهادئ في مجملها ودون أي تغيير إلا أنه لا يزال يعكس إلى حد كبير جهود الولايات المتحدة في مجال قواعد التجارة الرقمية من خلال سعى CPTPP لأول مرة إلى تقييد استخدام مقاييس توطين البيانات بشكل صريح [١] وعلى الرغم من الصعوبة التي يكتنفها قياس حركة البيانات إلا أنه وبصرف النظر عن الطرق المستخدمة فإن الاتجاء يعطي إشارة إلى انه صعودي بشكل حاد . [٢]

كذلك الإطار القوي نسبيًا الذي تم تطويره من خلال إتفاقيات التجارة التفضيلية (PTAs) يتقارب إلى حد ما بشأن نطاق ومضمون الأحكام حتى بين أصحاب المصلحة ذوي المواقع الجغرافية السياسية المختلفة للغاية على الرغم من أن لغة المعاهدة قد لا تزال مختلفة فعلى سبيل المثال تتضمن الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP) لعام ٢٠١٨ والتي قدمت أحد نماذج التجارة الرقمية المتقدمة الأولى قواعد بشأن: العقود الإلكترونية ذات الالتزامات الملزمة للأطراف لاتباع نماذج الأمم المتحدة الحالية ؛التداول اللاورقي والتوثيق والتوقيع الإلكتروني مما يضمن معادلة الأشكال الإلكترونية والمادية علاوة على ذلك يحتوي تفصيل التجارة الإلكترونية CPTTP على أحكام

(1) Burri (M) Data flows and global trade law Burri(M) Big Data and Global Trade LawCambridge University Press.2021.P 34

(٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانوكتاد) الاقتصاد الرقمي تقرير عام٢٠٢١ ص١

وإن كانت في شكل قانون غير ملزم بشأن حماية المستهلك ومراقبة البريد الإلكتروني العشوائي وحيادية الشبكة. (١)

فقد تؤثر أو لا تؤثر الأحكام الواردة في CPTPP وUSMCA بشأن نقل كود المصدر على قدرة الهيئات التنظيمية على فحص كود المصدر أو الخوارزميات المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي وهذه إحدى الأدوات التنظيمية التي يتم الترويج لها في بعض المخططات التنظيمية للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك قانون الذكاء الاصطناعي المقترح للاتحاد الأوروبي وهو ما يختلف عن CPTPP وUSMCA في هذا الصدد فالمادة ١٤.٧ (١) من CPTPP تحظرعلى أي طرف طلب نقل أو الوصول إلى الكود المصدري للبرنامج كشرط لاستيراد أو استخدام البرنامج أو المنتجات التي تحتوي على مثل هذه البرامج.(٢)

ايضا تعالج (CPTPP) مشكلات جديدة أخرى، أحدها هو مصدر التعليمات البرمجية فوفقًا للمادة ١٤.١٧، لا يجوز لعضو (CPTPP) أن يطلب نقل أو الوصول إلى مصدر التعليمات البرمجية للبرامج المملوكة لشخص من طرف آخر كشرط لاستيراد أو توزيع أو بيع أو استخدام مثل هذه البرامج أو المنتجات التي تحتوي على مثل هذه البرامج في أراضيها (٣) .

(1) Burri (M) Digital Trade Law and Human Rights Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(2)Chinen(M)The International Governance of Artificial IntelligenceEdward Elgar Publishing Limited2023.P192

(3)Burri (M) digital trade rulemaking in free trade agreements Collins (D)،Geist(M) Research Handbook on Digital Trade . e-content Generic Vendor.2023.P14

كما تضمن الفصل (١٤) المتعلق بالتجارة الالكترونية النطاق الموضوعي لسريانه وذلك من خلال المادة (١٤.٢) بشان النطاق والأحكام العامة فبعد أن قام الفصل الرابع عشر بالاعتراف بما توفره التجارة الالكترونية من نمو اقتصادي وفرص بما يعزز ثقة المستهلك مع ضرورة العمل والحث على تجنب الحواجز غير الضرورية [١]

أعقب ذلك أيضا بانطباق هذا الفصل علي كافة التدابير التي يعتمدها أو يحتفظ بها أي من الاطراف والتي من شانها التاثيرعلي التجارة بالوسائل الالكترونية[٢] ، ثم قام الفصل الرابع عشر باستبعاد :

(أ) المشتريات الحكومية .

(ب) المعلومات التي يحتفظ بها أو يعالجها طرف ما أو بالنيابة عنه، أو التدابير المتعلقة بهذه المعلومات، بما في ذلك التدابير المتعلقة بجمعها من نطاق تطبيق الفصل ١٤ [٣] .

---

(1)Article 14.2: Scope and General Provisions

1- The Parties recognise the economic growth and opportunities provided by electronic commerce and the importance of frameworks that promote consumer confidence in electronic commerce and of avoiding unnecessary barriers to its use and development.

(2)2-This Chapter shall apply to measures adopted or maintained by a Party that affect trade by electronic means

(3)3. This Chapter shall not apply to:

(a) government procurement; or

(b) information held or processed by or on behalf of a Party, or measures related to such information, including measures related to its collection.

وإذا كانت الدولة الأولى بالرعاية هي قاعدة لعدم التمييز الخارجي، في حين أن المعاملة الوطنية هي قاعدة لعدم التمييز الداخلي. فان مبدأعدم التمييز يشكل من خلال هذين البعدين ركائز مهمة للنظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف [١]، فان اتفاقيات التجارة الثنائية لا تقوم بطرح مفهوم جديد لعدم التمييز، بل تعتمد بدلاً من ذلك على مبادئ منظمة التجارة العالمية الراسخة، ولا سيما معاملة الدولة الأكثررعاية والمعاملة الوطنية[٢] وينعكس مبدأ عدم التمييز أيضًا في الالتزام بالمعاملة الوطنية حيث يجب على الدولة المستوردة أن تعامل السلع أو الخدمات المستوردة بشكل لا يقل تفضيلاً عن معاملتها مثل المنتجات الوطنية [٣]

فالمادة ١٤.٤ من اتفاقية (CPTPP) بشان المعاملة غير التمييزية للمنتجات الرقمية تنص علي "لا يجوز لأي طرف أن يمنح معاملة أقل تفضيلاً للمنتجات الرقمية التي تم إنشاؤها أو إنتاجها أو نشرها أو التعاقد عليها أو التكليف بها أو إتاحتها لأول مرة بشروط تجارية في أراضي طرف آخر، أو للمنتجات الرقمية التي يملكها المؤلف أو المؤدي أو المنتج أو المطورأو أن يكون

(1) Chow (D.C.K)، Schoenbaum(TH.J) International Trade LawProblems, Cases, and MaterialsAspen Publishing.2022.P205

(2) Evenett(S.J),Fritz (J)andGiardini(T)Deterring Digital Trade Without Discrimination Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(3) Henriksen(A) International LawOxford University Press.2019 P217

المالك شخصًا ينتمي إلى طرف آخر، مما يمنحه للمنتجات الرقمية المشابهة الأخرى [١] .

ورغم ان اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي كانت في طليعة المعاهدات التي تم من خلالها تنظيم التجارة الرقمية إلا أنه أعقبها بعد ذلك العديد أو موجة أخري من الإتفاقيات الاقليمية التي سارت علي ذات الدرب أو سلكت ذات المسلك والتي كان من أبرزها اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا والتي سيتم تناول عدد من أحكامها على الوجه التالي :

٢- اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA):

تشمل الاتفاقيات اللاحقة التي اتبعت إلى حد كبير نموذج (CPTPP) أحكامًا إضافية بشأن الفواتيرالإلكترونية والشحنات السريعة وأوقات التخليص واللوجستيات والمدفوعات الإلكترونية التي تهدف إلى خفض الروتين وتمكين

---

(1)Article 14.٤: Article 14.4: Non-Discriminatory Treatment of Digital Products

1. No Party shall accord less favourable treatment to digital products created, produced, published, contracted for, commissioned or first made available on commercial terms in the territory of another Party, or to digital products of which the author, performer, producer, developer or owner is a person of another Party, than it accords to other like digital products.

2. Paragraph 1 shall not apply to the extent of any inconsistency with the rights and obligations in Chapter 18 (Intellectual Property).

3. The Parties understand that this Article does not apply to subsidies or grants provided by a Party, including government-supported loans, guarantees and insurance.

4. This Article shall not apply to broadcasting. (CPTPP)

المعاملات الرقمية مع تعزيز ثقة الأعمال أيضًا ويمكن القول ان قواعد تيسير التجارة الرقمية هذه لها القليل من الآثار المباشرة لحقوق الإنسان ويمكن أن تدعم إلى حد كبير ادعاء خبراء التجارة بأنه كلما زادت حرية التجارة كان ذلك أفضل بالنسبة لحقوق الإنسان[١] .

وتعد اتفاقية (USMCA) مثالاً على اتفاقية التجارة الحرة التي بموجبها يتم تداول معظم السلع بحرية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ولكن تظل كل دولة حرة في فرض تعريفتها الجمركيةعلى الدول غيرالأعضاءوهذا يعني أن المنتجات الواردة من غير الأعضاء تخضع لثلاثة معدلات تعريفية مختلفة بين أعضاء (USMCA) الثلاثة [٢]

فعند انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي (TPP) كان هناك بعض عدم اليقين بشأن الاتجاه الذي ستتبعه الولايات المتحدة في صفقاتها التجارية بشكل عام وفي مسائل التجارة الرقمية بشكل خاص إلا أن اتفاقية USMCA طرحت هذه الشكوك جانباً فلدى USMCA فصل شامل للتجارة الإلكترونية، والذي أصبح الآن يحمل عنوانًا مناسبًا "التجارة الرقمية" ويتبع جميع الخطوط المهمة لاتفاقية CPTPP في ضمان التدفق الحر للبيانات من خلال:

أولا: فرض حظر واضح على توطين البيانات (المادة ١٩.١٢).

ثانيا: توفير نظام عدم التمييز للمنتجات الرقمية (المادة ١٩.١٤)

(1) Burri (M) Digital Trade Law and Human Rights Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(2)Chow(D.C.K)، Schoenbaum(TH.J) International Trade LawProblems, Cases, and Materials Aspen Publishing.2022.P47

ثالثا: قاعدة صارمة بشأن التدفق الحر للمعلومات (١٩.١١).

رابعا: علاوة علي احتفاظ اتفاقية USMCA بالبند الخاص بالاستثناءات التي تسمح بمتابعة بعض الأهداف غير الاقتصادية [١] .

كما يفتح الفصل التاسع من ٬تفاقية الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا (USMCA) بشأن التجارة الرقمية آفاقًا جديد من خلال القواعد المتعلقة بالمنتجات الرقمية والبيانات والحوسبة والتجارة الإلكترونية.:

- ففيما يتعلق بالمنتجات الرقمية، تحظر إتفاقية (USMCA) على أي طرف طلب الكشف عن كود المصدر كشرط للوصول إلى السوق أو التمييز ضد المنتجات الرقمية لطرف آخر وقامت بحظر فرض الرسوم الجمركية على المنتجات المنقولة إلكترونياً.
- وفيما يتعلق بالبيانات، يحظر اتفاق (USMCA) على أي طرف تقييد عمليات نقل بيانات الأعمال عبر الحدود ومن طلب تخزين البيانات أو معالجتها محليًا كشرط لممارسة الأعمال التجارية، كما اتفقت الاطراف علـــى بنـــاء إطـــار للمعاملات الإلكترونية يتوافق مع مبادئ قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية لعام ١٩٩٦.
- كما اتفق الطرفان على التعاون في مجال الأمن السيبراني[٢] ، وبالتالي يمكن ذكر ثلاثة ابتكارات لاتفاق USMCA :

---

(1)Murri (M) Data flows versus data protection :mapping exsiting reconciliation models in global trade law. Tor (A)، Mathis (K) Law and Economics of Regulation Springer International Publishing.2021 .P148

(2)Chow(D.C.K)، Schoenbaum(TH.J) .OP.Cit. P٥٥

الأول: يشير إلى إدراج "الخوارزمية"، ومعنى ذلك "تسلسل محدد من الخطوات، يتم اتخاذه لحل مشكلة أو الحصول على نتيجة، وقد أصبح جزءً من الحظر المفروض على متطلبات النقل أو الوصول إلى كود المصدر في المادة ١٩.١٦ .

الثاني : يشير إلى الاعتراف بـ "خدمات الكمبيوتر التفاعلية" باعتبارها حيوية بشكل خاص لنمو التجارة الرقمية. (١) وبشكل عام يعد فصل الملكية الفكرية في اتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا مزيجًا من المفاهيم التي تم تضمينها في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) منذ أكثر من ٢٥ عامًا، والابتكارات منذ عام ١٩٩٤ الموجودة في العديد من إتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية الأخرى، والتغييرات الأحدث المتجسدة في إتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ والقليل منها USMCA محددة. (٢)

الثالث: والأكثر ليبرالية من جانب أطراف إتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا فيتعلق بالبيانات الحكومية المفتوحة وهذا أمر مبتكر حقًا وذو صلة كبيرة بمجال الأنظمة المحلية لإدارة البيانات، فمن خلاله تعريف الاطراف

(1)Burri (M) Data flows and global trade law Burri(M) Big Data and Global Trade Law Cambridge University Press.2021.P 38

(2) Gantz(D.A) An Introduction to the United States-Mexico-Canada AgreementUnderstanding the New NAFTAEdward Elgar Publishing.2020 P١٤٥

بأن تسهيل وصول الجمهور إلى المعلومات الحكومية واستخدامها يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقدرة التنافسية والابتكار [١] .

ورغم ان هيكل التعاون الرقمي القائم اصبح معقدًا ومجزًا للغاية دون أن يكون فعالاً بالضرورة بينما تتسم المتاقشات والعمليات العالمية في احيان كثيرة بكونها غير شاملة بما فيه الكفاية وتصبح متفاقمة بسبب عدم وجود مدخل مشترك للهيكل الرقمي العالمي[٢] .

إلاَّ أنه وعلى الجانب الإيجابي –وكما ذكر البعض وبحق– أنه وعلى الرغم من تجزئة مشهد قانون التجارة الرقمي يمكن للمرء أن يشهد سلسلة من الابتكار القانوني من خلال الجيل الجديد من اتفاقيات الاقتصاد الرقمي والتي قد تكون مرتبطة أوغير مرتبطة باتفاقية تجارية بين الطرفين كما توفر هذه الاتفاقيات وسيلة لتعزيز التعاون في تنظيم الاقتصاد المعتمد على البيانات والتي غالبًا ما تتجاوز القضايا التي تم تناولها في هذه المعاهدات الجديدة مجال قانون التجارة التقليدي[٣] .

(1) Burri (M) Data flows and global trade law Burri(M) Big Data and Global Trade LawCambridge University Press.2021.P 39

(2) UN/A74/821 .P19.Para.67 Report of the UN Secretary-General, Road Map for Digital Cooperation: Implementation of the Recommendations of the High-Level Panel on Digital Cooperation, UN Doc. A/74/821 (May 29, 2020).

(3)Burri (M)and Chander(A) What Are Digital Trade and Digital Trade Law? Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

هذا وعلي الرغم من الأهمية التي يستحوذ عليها التعاون الإقليمي بين العديد من أعضاء المجتمع الدولي نظرًا لسماته المتعددة المشتركة إلا أنه يظل التعاون الدولي بالنسبة للتجارة الدولية بصفة عامة والتجارة الرقمية بصفة خاصة في اطار منظمة التجارة العالمية وتحت رعايتها له سموه ودوره الكبير المأمول في تنظيم وتطويرالتجارة الرقمية – مع التحفظ على ذلك بأن بعض صور التعاون الدولي او جلها كان لها العديد من المساوئ نتيجة سيطرة الدول الكبرى خاصة عندما يتعلق الامر بحصولها علي امتيازات في التصويت ومنحها مراكز قوى خاصة فيما يتعلق بمساهمتها في ميزانية المنظمة –

وهو ما يدعونا إلى التعرض له علي النحو التالي في إطار ما قامت به منظمة التجارة من جهود في هذا الشان :

ثالثا:التعاون الدولي لتنظيم التجارة الرقمية(دور منظمة التجارة العالمية):

إن فكرة منظمة التجارة العالمية هي منظمة دولية من شانها الجمع بين مفهومين للقانون الدولي:

المفهوم الأول: وهو الهيكل القانوني الطبيعي لمنظمة التجارة العالمية المنشأ بموجب القانون الدولي العام ففي قلب منظمة التجارة العالمية توجد إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي يتم التفاوض بشأنها والتوقيع عليها من قبل عدد كبير من الدول ومن ثم فمن المنظور الهيكلي القانوني، يجب اعتبار منظمة التجارة العالمية فرعًا من النظام القانوني الدولي العام.

المفهوم الثاني:هو آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، وهو ما يتطلبه القانون الدولي المعاصرفإحدى السمات المميزة لمنظمة التجارة العالمية هي نظامها التلقائي والمتطور لتسوية المنازعات [١].

فمنذ اختتام جولة اورجواي عام ١٩٩٣ والذي علي إثره جاء إنشاء وخلق منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥م، ففي ذلك الوقت كان الإنترنت قد بدأ في التطور وهو ما يشي إلى أن التفاوض على قواعد منظمة التجارة العالمية كان قد تم قبل تطوره بشكل كامل ومنذعام ١٩٩٧ وصلت عملية وضع القواعد الي طريق مسدود. [٢]

الأمر الذي معناه أن إتفاقيات منظمة التجارة العالمية كان قد تم صياغتها والاتفاق عليها قبل حقبة العصر الرقمي.

ورغم أنه وفي عام ١٩٩٨ وفي إطار برنامج عمل التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية،قامت المنظمة بتاسيس أربع مؤسسات دائمة تابعة لها: وهي مجلس التجارة في السلع،ومجلس التجارة في الخدمات، ومجلس الجوانب المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية، ولجنة التجارة والتنمية،وأوعزت

(1) Chen(I.CH) Government Internet Censorship Measures and International LawLit Verlag.2018. P22

(2)Nakatomi (M) cross-border digital trade, e-commerce governance, and necessary acrion ahead. Kimura (F)، Chen (L) Developing the Digital Economy in ASEAN. Taylor & Francis.2019 P::33

اليهم وطلبت منهم تقديم تقرير عن التقدم الذي سيتم إحرازه إلى المجلس العام[١] .

إلا أن الأمر مكث أو ظل على حاله جامدًا حتى عام ٢٠١٥، ويرجع تجديد برنامج العمل دون إحراز تقدم كبير بسبب انه كان هناك عدة أسباب قد تفسر هذا الطريق المسدود :

الأول: القضايا الناشئة المرتبطة بتوزيع الأفلام والموسيقى (من الخصوصية إلى التنزيل القانوني ومن ثم البث عبر الإنترنت) .

الثاني : والصعوبة التي تواجهها الدول النامية في قياس تداخلاتها الاقتصادية في التحولات الناجمة عن تطور الاقتصاد الرقمي ومع ذلك، وحتى وقت قريب، كان برنامج عمل منظمة التجارة العالمية ضعيفاً، ولا سيما بسبب النقاش الأوسع حول كيفية الاستجابة لمطالب البلدان النامية والذي بدأ بجولة الدوحة[٢] .

علاوة علي أنه وبسبب النقص المزمن في التوافق في المجالات الحيوية، لم يتم تحقيق أي نتائج جوهرية، سوى إعلان النقل الإلكتروني الخالي من الرسوم الجمركية وتوسيع نطاقه إلا أنه وفي أعقاب مؤتمر نيروبي الوزاري في عام

(1) Yang (J) and Lin(H) Divergences in WTO E-commerce negotiation and promotion Paths Zhang(L)، Tan (Xi) A Chinese Perspective on WTO ReformSpringer Nature Singapore.2023 P98

(2) Gagné (G)، Rioux(M) digital trade Gagné (G)، Rioux(M) NAFTA 2.0From the First NAFTA to the United States-Mexico-Canada AgreementSpringer International Publishing.2021.P101

٢٠١٥ حدث تغير سريع بشأن النشاط والمشاركة في مناقشات منظمة التجـــارة العالمية حول التجارة الإلكترونية [١]

فمع عدم وجود اتفاقية محددة لمنظمة التجارة العالمية تنظم التجارة الرقمية فقد تم إجراء مناقشات حول هذا الموضوع منذ عام ١٩٩٨ في إطار برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية، علاوة علي مفاوضات المبادرة المشتركة للتجارة الإلكترونية (JSI) الجارية والتي بدأت في يناير ٢٠١٩ [٢]

ورغم ان منظمة التجارة العالمية نفسها تواصل استخدام مصطلح "التجـــارة الإلكترونية" والذي عفا عليه الزمن بشكل متزايد في المفاوضات الحالية بموجـــب مبادرة البيان المشترك لعام ٢٠١٩ (JSI) في محاولة منها لصـــياغة قواعـــد الاقتصاد الرقمي الجديدة وذلك بين مجموعة فرعية من أعضاء منظمة التجـــارة العالمية الا انه في كل من دراسة السياسة التجارية والاتفاقيات الإقليمية والثنائية انتقل المصطلح بشكل حاسم نحو مصطلح "التجارة الرقمية"[٣] .

ففي يناير ٢٠١٩ اعلنت ست وسبعون دولة عضوًا في منظمـــة التجـــارة العالمية عن بدء مفاوضات متعددة الأطراف حول الجوانـــب المتعلقـــة بالتجـــارة الإلكترونية بموجب مبادرة البيان المشترك (JSI) والتي تهدف إلى توسيع تعريف

---

(1) Yang (J) and Lin(H) Divergences in WTO E-commerce negotiation and promotion Paths Zhang(L)، Tan (Xi) .OP.Cit.P99

(2) Callo-Müller(M.V) and Kugler(K) Digital Trade, Development, and Inequalit Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(3)Burri (M)and Chander(A) What Are Digital Trade and Digital Trade Law? Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

فبموجب مبادرة البيان المشترك بشأن التجارة الإلكترونية، يتفاوض ٩٠ عضوا في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك العديد من الاقتصادات النامية وخمسة من أقل البلدان نموا، على قواعد محددة بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة الرقمية .

التجارة الإلكترونية ليشمل مفهوم "التجارة الرقمية"و تضم مبادرة البيان المشترك (JSI) الآن ثمانية وثمانين دولة مسؤولة عن ٩٠٪ من التجارة العالمية وتهدف إلى إنهاء المحادثات بحلول نهاية عام ٢٠٢٣ ، لكن استنتاجها لم يتم ضمانه بأي حال من الأحوال [١].

هذه المفاوضات والتي بدأت في عام ٢٠١٩ تغطي مجموعة من القواعد المتعلقة بالتجارة الرقمية وقد تم تنظيم المفاوضات حول ست مجموعات تقوم بالتركيزعلي تمكين التجارة الرقمية/التجارة الإلكترونية، والانفتاح والتجارة الرقمية/التجارة الإلكترونية، والثقة، والقضايا الشاملة والاتصالات. [٢] فالتجارة الرقمية تستلزم أو تتطلب العديد من القواعد أو الركائز في مجالات متعددة وبالمقابل تبدو قواعد منظمة التجارة العالمية الحالية المتعلقة بالتجارة الرقمية بدائية ويكتنفها الغموض واللبس [٣].

إلا أنه وعلى الجانب الآخرفمن الإنجازات الرئيسية لبرنامج العمل الذي وضعته المنظمة وشكلت من أجله فريق العمل أنه قدم تعريفاً للتجارة الإلكترونية وسلط الضوء على اتخاذ إجراءات في مختلف مجالات قانون منظمة التجارة

(1)Aaken(A.V)Introduction to the Symposium on Digital TradePublished online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(2) Fahey(E) The EU as a Global Digital ActorInstitutionalising Global Data Protection, Trade, and CybersecurityBloomsbury Publishing.2022 P٦٦

(3) Nakatomi (M) cross-border digital trade, e-commerce governance, and necessary acrion ahead. Kimura (F)، Chen (L) OP.Cit.P34

العالمية كما تم القيام بالعديد من المحاولات لزيادة تطوير برنامج العمل، والذي يطلق عليه في كثير من الأحيان جدول الأعمال "غير المكتمل" [١].

ويعتبر أحد العناصر الأساسية في برنامج العمل هو تعريف مصطلح "التجارة الإلكترونية" حصرا لغرض برنامج العمل، ودون المساس بنتائجه فهو يعني الإنتاج والتوزيع وتسويق أو بيع أو تسليم البضائع أو الخدمات بالوسائل الإلكترونية [٢] .

ومازالت المفاوضات مستمرة وقد أفادت منظمة التجارة العالمية في ديسمبر ٢٠٢٠ أنه تمت صياغة نصوص حول قضايا البريد العشوائي وكود المصدر والبيانات الحكومية المفتوحة والتوقيعات الإلكترونية والمصادقة، وحماية المستهلك [٣] .

واستكمالاً لبرنامج عمل الفريق الذي شكلته المنظمة وفي عام ٢٠٢١، قامت منظمة التجارة العالمية بتعميم النص الموحد المنقح حديثًا لمفاوضات التجارة الإلكترونية والذي يلخص اقتراحات ومقترحات الأطراف والذي تضمن ستة أقسام وملحق واحد وبصفة عامة، فهو يغطي جميع جوانب أنشطة التجارة الإلكترونية، بدءًا من إبرام العقود وحتى تدفق المنتجات أو الخدمات وغيرها من الأمور ذات الصلة [٤] .

---

(1)Weber (R.H) WTO law and cross-border data flows for digital trade.Collins (D)،Geist(M) OP.Cit .P٧٥

(2) Baker (P.R) E-commerce and Digital TradeA Policy Guide for Least Developed Countries, Small States and Sub-Saharan Africa Commonwealth Secretariat.2017.P26

(3) Gagné (G)، Rioux(M) digital trade Gagné (G)، Rioux(M) OP.Cit .P105

(4) Yang (J) and Lin(H) Divergences in WTO E-commerce negotiation and promotion Paths Zhang(L)،Tan (Xi) OP.Cit. P100

وتدرك منظمة التجارة العالمية أن المعاملات التجارية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل هي :

١-مرحلة الإعلان والبحث.

٢- فمرحلة الطلب والدفع.

٣- ثم مرحلة التسليم كما انه من المفترض عادة أن تكون أحكام التجارة الرقمية في اتفاقيات التجارة التفضيلية تعتمد على قواعد منظمة التجارة العالمية[١] .

هذا ويؤثر الاختلاف في الطبيعة والنطاق بين برنامج عمل التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية ومفاوضات التنفيذ المشترك على مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. فهذه البلدان والتي تشكل ٧٥ في المائة من أعضاء منظمة التجارة العالمية ، ممثلة بشكل أفضل في برنامج عمل التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية نظرًا لطابعه متعدد الأطراف مقارنة بمفاوضات التنفيذ المشترك متعددة الأطراف [٢]

كما ينعكس الاختلاف أيضًا في الأساليب المختلفة للتجارة الرقمية والقيود المختلفة المفروضة على التجارة، ففي حين أن الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة (نيوزيلندا وأيسلندا والنرويج وأيرلندا وهونغ كونغ) تميل إلى تنظيم أقل تميل

(1) Fahey(E) OP.Cit. P60

(2) Callo-Müller(M.V) and Kugler(K) Digital Trade, Development, and Inequalit Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

بلدان أخرى (الصين وروسيا والهند ، إندونيسيا وفيتنام) للتنظيم على نطاق واسع [١].

ويمكن أن يُعزى المعدل المنخفض نسبياً لمشاركة العديد من البلدان النامية وجميع أقل البلدان نمواً تقريباً (لا سيما من أفريقيا) في مفاوضات التنفيذ المشترك إلى الموقف الحاسم الذي اتخذته ضد هذه المفاوضات لصالح مناقشات برنامج عمل التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية. علاوة على ذلك ، فإن شكوكهم في التفاوض بشأن القواعد المتطورة قد تم تبريرها بحاجتهم إلى فهم ظاهرة وآثار التجارة الرقمية أولاً قبل الاتفاق على إطارها التنظيمي الدولي [٢].

ومع ذلك لا يوجد تعريف ثابت للتجارة الإلكترونية فهي تشمل في أوسع نطاقها إجراء الأعمال التجارية باستخدام أحدث أدوات الاتصال: الهاتف والفاكس والتلفزيون وأنظمة الدفع الإلكتروني وتحويل الأموال والتبادل التجاري الإلكتروني والإنترنت، ومع ذلك فإن هذه التطورات لم تنعكس في منظمة التجارة العالمية حتى وقت قريب، حيث بدا أن دورها يتضاءل باستمرار بين الابتكارات التي تحدث على المستوى الثنائي والإقليمي [٣] .

وفي المقابل تشمل مفاوضات التنفيذ المشترك فقط أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين يرغبون في المشاركة، وحتى الآن من بين ثمانية وثمانين مشاركاً

(1) Aaken (A.V) Introduction to the Symposium on Digital TradePublished online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(2) Callo-Müller(M.V) and Kugler(K) Digital Trade, Development, and Inequalit Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(3) Fahey(E) OP.Cit P6٥

في التنفيذ المشترك ، هناك ثلاثون دولة نامية وأربعة من أقل البلدان نمواً وتغطي هذه المفاوضات مجموعة واسعة من القضايا المشابهة لتلك الواردة في اتفاقيات التجارة التفضيلية الأكثر تقدمًا مع قواعد التجارة الرقمية وهذا يثير مخاوف بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأقل موارد أن تشارك بفعالية في صياغة القواعد التي ستنظم أحد أهم مجالات السياسة التجارية [١] .

وبالتالي هناك عدد من العوائق أو العقبات التي تقف أمام وجود أرضية او نهج مشترك لقانون التجارة الرقمية يتمثل :

أولاً: في الافتقار إلى تعريف متفق عليه للتجارة الرقمية [٢] .

ثانياً :علاوة علي أن هوية بعض البلدان النامية نفسها موضع نزاع في منظمة التجارة العالمية فهناك أعضاء لا يعتقدون أنه ينبغي اعتبار أعضاء معينين دولًا نامية وأولئك الذين يعتقدون أن من حقهم تعريف أنفسهم على هذا النحو فمن الممكن أن يكون لمسألة من المؤهل كدولة نامية تداعيات منهجية بما في ذلك من يمكنه الوصول إلى أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية الواردة في التنفيذ المشترك المبرم [٣].

(1) Callo-Müller(M.V) and Kugler(K) Digital Trade, Development, and Inequalit Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(2) Aaken (A.V) Introduction to the Symposium on Digital TradePublished online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(3) Callo-Müller(M.V) and Kugler(K) Digital Trade, Development, and Inequalit Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

ورغم أن منظمة التجارة العالمية (WTO) تعتبر أفضل منتدى للوساطة في اتفاقية بشأن التجارة الرقمية بما في ذلك وجود تعريف متفق عليه بشكل عام من شأنه أن يخلق مرساة لاتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية [١] إلا أن ذلك يعتمد في الكثير منه على مستقبل منظمة التجارة العالمية ونظامها لتسوية النزاعات،ولم تستكشف منظمة التجارة العالمية بعد حدود الحواجز أمام التجارة فيما يتعلق بالإنترنت في شكل مؤسسي قوي [٢] .

ورغم أن منظمة التجارة العالمية هي في وضع أفضل لإيجاد الحلول المناسبة التي تأخذ في الاعتبار الصورة الأوسع حول كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال اتفاقية تجارة رقمية شاملة ومتعددة الأطراف [٣] .

إلا أن وجود عدد من العوائق أو التحديات التي تقف أمام تطوير وتنظيم التجارة الرقمية ومن الممكن أن تحول بين منظمة التجارة العالمية وتطوير وتنظيم هذه التجارة الوليدة كما يمكن أن تشكل او تمثل تحديًا أمام المنظمة وهو الأمر الذي يمكننا الإشارة إلى بعض منها علي سبيل المثال نظرًا لاهميتها وذلك على الوجه التالي:

(1) Aaken (A.V) Introduction to the Symposium on Digital TradePublished online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(2) Fahey(E) OP.Cit.P6٧

(3) Aaken (A.V) Introduction to the Symposium on Digital TradePublished online by Cambridge University Press: 08 May 2023

رابعاً : التحديات التي تواجه التجارة الرقمية :

هنـــاك الكثير من التحديات والعوائق التي تقف عقبة كئود نحو أو بهدف تنظيم وتطوير هذه الموجة العاتية من الثورة التقنية، ممثلة في التجارة الرقميـــة كنمط أو ظاهرة أو جيل جديد من التجارة الالكترونية وتسعي هذه الدراســـة الـــى التعرض لعدد من هذه التحديات علي سبيل المثال لأاهميتها من الناحية العمليـــة من وجهة نظر المجتمع الدولي وجسامة المخـــاوف والهـــواجس التـــي تثيرهـــا وانعكاساتها وتداعياتها علي المجتمع الدولي منها :

١-حماية البيانات بين التدفق والتوطين :

فإذا كان من نافلة القول ما يتم الحديث عنه بأن البيانات هي النفط الجديـــد لاتصافها مع تميزها عن النفط بالعديد من السمات التي تتســـم بهـــا مـــن كـــون اتسامها بالمتانة والقابلية لاعادة الاستخدام وسرعة النقل وسهولة التكرار مـــع القابلية للمشاركة في ذات الوقت بلا نهاية، إلا أن استخدام ذات البيانـــات يعتمـــد على من يستخدمها ولأي غرض يتم استخدامها [١]

وعلى الرغم من أهمية البيانات في الاقتصاد الرقمي الآخذ في التطوّر ومع عدم وجود مفهوم متفق عليه عالمياً لمفهوم البيانات الأمر الذي مـــن شـــانه أن يفضي إلى زيادة التعقيد في التحليلات ومناقشة السياسات باعتبار أن البيانـــات مورد خاص يتميزويتسم بخصائص محددة تجعله مختلفاً عن السلع والخـــدمات فهي غير ملموسة وغير موضع للمنافسة ما يعني أن كثيراً من النـــاس يمكـــنهم استخدام البيانات نفسها في وقت واحد، أو على امتداد الوقت مع عـــدم قابليتهـــا

(1) Floridi (L)What the Near Future of Artificial Intelligence Could BeThe 2019 Yearbook of the Digital Ethics Lab Springer, Cham2020.P3

للنفاذ[١] ففي البداية لا يوجد صك دولي إقليمي (بما في ذلك الإتفاقيات التجارية واتفاقيات التجارة الحرة) يتعامل مع قضايا حماية البيانات[٢] .

وكما تحمل التكنولوجيا الرقمية إمكانات عالية تحمل أيضًا مخاطرعالية فصنع سياسات التجارة الرقمية يعكس المشاكل التي تواجه العالم فحتى الآن، تنظم الدول المختلفة التكنولوجيا الرقمية وتتاجرفيها من خلال اشكال مختلفة، مما يؤدي بالتالي إلى خلق حواجز تجارية وربما إعاقة التنمية وتفاقم عدم المساواة ويمكن أن تؤدي حماية البيانات، وتوطين البيانات، ومحاولات استبدال الواردات، إلى نتائج عكسية من منظور التنمية [٣] .

ورغم عدم وجود التكنولوجيا الرقمية في الفراغ إلا أنها تنطوي علي إمكانات هائلة ومن ثم فبامكانها ترسيخ وتعزيز التصدعات القائمة الأمر الذي يفضي إلى تعميق أوجه عدم المساواة علي الصعيد الاقتصادي وغير ذلك من الأصعدة[٤] .

ألا أنه وفي السنوات الاخيرة بدأت بعض اتفاقيات التجارة الحرة تتضمن بعض الاحكام المتعلقة بتوطين البيانات إما عن طريق حظر أو تقييد متطلبات

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاقتصاد الرقمي تقرير عام٢٠٢١ ص٤

(2)Greenleaf(G) presonal data localization and sovereignty along asia's new silk roads Chander(A)،Sun(H) Data SovereigntyFrom the Digital Silk Road to the Return of the StateOxford University Press, Incorporated.2023.P318

(3) Aaken (A.V) Introduction to the Symposium on Digital TradePublished online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(٤) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاقتصاد الرقمي تقرير عام٢٠٢١ ص٤

توطين البيانات أو استخدام البيانات وكان أولها إتفاقية التجارة الحرة بين اليابان ومنغوليا عام ٢٠١٥م [١] .

ونظرًا لأن الرقمنة تعمل على زيادة دمج التقنيات الرقمية والعمليات الرقمية في التجارة العالمية لذلك تعتبر واحدة من أهم الأسباب التي افضت إلى زيادة تدفق البيانات عبر الحدود [٢]

ففي تقريره المقدم الي الامين العام للامم المتحدة تحت عنوان" خريطة طريق من اجل التعاون الرقمي :تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوي المعني بالتعاون الرقمي" تم ادراج العديد من الحواجز أو العوائق التي من شانها تعميق الفجوة الرقمية وتتمثل في :

أولا: التكلفة الكبيرة التي تواجه البلدان بشأن تركيب وصلات النطاق العريض التقليدية حيث تواجه البلدان في كثير من الأحيان صعوبات في تمويل كابلات الالياف البصرية المطلوبة .

ثانيًا : عدم مواتية ديناميات السوق في كثير من الأحيان .

ثالثًا: يمكن أن يحد الافتقار إلى المهارات الرقمية ايضا من اعتماد الادوات الرقمية [٣] .

(1) Burri (M) Data flows and global trade law Burri(M) Big Data and Global Trade LawCambridge University Press.2021.P 28

(2) Willemyns(I) Digital Services in International Trade Law Cambridge University Press .2021.P5

(3) UN/A74/821 .P6.Para.14 Report of the UN Secretary-General, Road Map for Digital Cooperation: Implementation of the Recommendations of the High-Level Panel on Digital Cooperation, UN Doc. A/74/821 (May 29, 2020).

كذلك أشار التقرير الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية إلى عدد من الاثار الانمائية حال تدفق البيانات عبر الحدود والاعتبارات التي تؤثر فيها منها ما يعرف بالفجوات الرقمية من حيث عدد السكان حتي داخل البلدان ذاتها، وكذلك ما بين الجنسين علاوة علي اعتبارات تتعلق بمدي القدرة علي المشاركة في الاقتصاد الرقمي القائم علي البيانات(١) فتتطلب المشاركة الفعالة في العصر الرقمي اليوم اتصالا عريض النطاق عالي السرعة بالإنترنت فرغم أن حوالي٩٣% من سكان العالم يوجد في متناولهم سبل الوصول المادي إلى خدمات الاتصال العريض النطاق او خدمات الإنترنت غير انه لا يتمكن من استخدام الانترنت سوي ٥٣.٦ % من سكان العالم ويظل ٣.٦ بلايين شخص محرومين من الوصول اليها . (٢)

---

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاقتصاد الرقمي تقرير عام٢٠٢١ ص٢
فمن حيث عدد السكان الذين يستخدمون الانترنت في البلدان الاقل نموا نجد ان هناك حوالي ٢٠% فقط من عدد السكان هم من يفعل ذلك وبسرعات تنزيل منخفضة نسبياً وبسعر مرتفع نسبياً . بالاضافة الي اختلاف طبيعة الاستخدام ففي حين أن ما يصل إلى 8 من كل 10 مستخدِمين للانترنت يتسوقون عبر ه في العديد من البلدان المتقدمة، فإن هذا الرقم يقل عن 1 من كل 10 مستخدِمين في كثير من أقل البلدان نمواً .وكذلك، توجد داخل البلدان فجوات كبيرة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وكذلك بين الرجال والنساء .ولوحظت أكبر فجوات بين الجنسين في أقل البلدان نمواً وفي المنطقة الا لافريقية
ومن حيث القدرة على المشاركة في الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات و الاستفادة منه، تبرز دولتان هما :الولايات المتحدة والصين .فهما معاً تمثّلان نصف مراكز البيانات الفائقة النطاقات في العالم، وأعلى معدلات لاعتماد الجيل الخامس في العالم و94 في المائة من مجموع تمويل الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي في السنوات الخمس الماضية، و 70 في المائة من كبار الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي في العالم، وقرابة90 في المائة من القيمة السوقية أ لاكبر المنصات الرقمية في العالم

(2) UN/A74/821 .PP5:6.Para.13 Report of the UN Secretary-General, Road Map for Digital Cooperation: Implementation of the Recommendations of the High-Level Panel on Digital Cooperation, UN Doc. A/74/821 (May 29, 2020).

وقد أشار تقرير للأمم المتحدة صدر في عام ٢٠٢١ إلى أن ما يقرب من نصف سكان العالم ٣.٧ مليار شخص يفتقرون إلى الوصول إلى الإنترنت وهذا النقص في الاتصال الرقمي منتشر بشكل خاص في أقل البلدان نمواً حيث لا يزال أكثر من ٨٠ في المائة من السكان غير متصل بالإنترنت ويؤدي هذا إلى تفاقم الإعمال غير المتكافئ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في عالم يتزايد فيه الطابع الرقمي [١].

كذلك وفي مختلف أنحاء أفريقيا انقطع حوالي ٧ مليون طالب جامعي عن التعليم عام٢٠٢٠ بسبب تقص الامكانات التكنولوجيا وتظهر هذه الأمثلة تنامي الفجوة الرقمية واحتمال ظهور طبقة جديدة من الفقر الرقمي الذي يعني الحرمان من امكانية الوصول والفرص والمهارات وهناك أيضًا مخاطر تتعلق بالخصوصية والامن السيبراني والتي تؤكد أهمية التحول الرقمي الامن[٢]

ورغم الأهمية التي تستحوذ عليها البيانات كمـوْرد اقتصادي وتدفقات البيانات عبر الحدود فقد ظهرت أبعاد جديدة للفجوة الرقمية، فيما يتص بما يعرف بـ" سلسلة قيمة البيانات "والذي يمثل قيمة كبيرة حال القيام بتقدير قيمة البيانات والتي ظهرت في عملية تحويل البيانات الخام – من جمع البيانات عن طريق

(1) Aaken (A.V) Introduction to the Symposium on Digital TradePublished online by Cambridge University Press: 08 May 2023

-UN Deputy Secretary-General Press Release, With Almost Half of World's Population Still Offline, Digital Divide Risks Becoming "New Face of Inequality," Deputy Secretary-General Warns General Assembly, UN Doc. DSG/SM/1579 (Apr. 27, 2021)

(٢) التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠٢١ مساعدة البلدان في التصدي للازمات والتعافي من اثارها ص ٧٢

التحليل والمعالجة، إلى معلومات تحليلية رقمية– يمكن تحقيق الدخل منها لاغراض تجارية أو استخدامها لتحقيق أهداف اجتماعية.فلا قيمة للبيانات الفردية ما لم يتم تجميعها ومعالجتها[١] .

وكما أدى الاعتماد الكبيرعلى البيانات إلى ظهور مخاطر جديدة لا سيما في مجال حماية الخصوصية –أيضًا في مجالات أخرى مثل الأمن القومي هذه المخاطر والمسائل القضائية المترابطة ادت إلى قيام الحكومات بتثبيت ضوابط جديدة من خلال تدابير "توطين" البيانات ، أو تخزينها وذلك للحفاظ على البيانات في حيز سيادتها ومثل هذه التدخلات تخلق حواجز أمام التجارة ، مما قد يعرض تحقيق اقتصاد بيانات مفعم بالحياة والنشاط لاخطار جمة وهو ما يجعل عملية التوازن بين الأساس المنطقي الاقتصادي للبيانات المجانية وحماية أهداف السياسة العامة والحريات الأساسية أمرًا معقدًا بشكل خاص[٢] .

وفي الوقت نفسه يمكن تقييد الوصول إلى البيانات بالوسائل التقنية أو القانونية، وهو ما قد يُسفر عن درجات متفاوتة من الاستبعاد فعلي سبيل المثال البيانات التي تجمعها المنصات العالمية الرئيسية غير متاحة بسهولة لآخرين لاستخدامها إلا الذي يمنح مالكي المنصة وضعاً احتكارياً من حيث الاستفادة من البيانات علاوة على ذلك، فكثيراً ما تكون القيمة المجمَّعة في كثير من الاحيان أكبر من مجموع القيم الفردية، ولا سيما إذا أُدمِجت مع بيانات تكميلية أخرى [٣].

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاقتصاد الرقمي تقرير عام٢٠٢١ ص٤

(2) Burri (M) Digital Trade Law and Human Rights Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(٣) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاقتصاد الرقمي تقرير عام٢٠٢١ ص٤

وسعيًا إلى سد الثغرات والفجوات التي تعتري التعاون الرقمي العالمي تم اقتراح ثلاثة نماذج :

١- صيغة مزيدة ومقواة من منتدي ادارة الانترنت المعزز.

٢- هيكل موزع للادارة المشتركة .

٣- وهيكل مشترك للقدرات الرقمية [١] .

فمع تزايد استحدام الانترانت حول العالم الذي كشفت عنه الاحصائيات حول العالم طبقا لتقرير الاتحاد الدولي للاتصالات [٢] فقد برز إلى السطح تحديا قد تواجهه الأصول الرقمية في حقيقة أن البيانات والرموز غير الملموسة من شانه إلا يمكن تطبيق قوانين الملكية الوطنية بسهولة وأنه يجب أن يعتمد نظام الأصول الرقمية الجديد على "السيطرة الواقعية" أكثر من الاعتماد على الفهم التقليدي للملكية[٣] ففي اطار المحاولة من أجل ايجاد بدائل لتحديد من "يمتلك البيانات " فقد كان من الاهمية والاكثر بروزا تحديد من له حق الوصول الي البيانات من اجل السيطرة عليها والعمل على استخدامها [٤]

(1) UN/A74/821 .P19.Para.66 Report of the UN Secretary-General, Road Map for Digital Cooperation:Implementation of the Recommendations of the High-Level Panel on Digital Cooperation, UN Doc. A/74/821 (May 29, 2020).

(2) ITU Publications Measuring digital development Facts and figures 2019.P1.Between 2005 and 2019,the number of Internet users grew on average by 10 per cent every year.

(3) Weber (R.H) WTO law and cross-border data flows for digital trade.Collins (D)،Geist(M) OP.Cit.P٨٠

(٤) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاقتصاد الرقمي تقرير عام٢٠٢١ ص٥

أيضًا وعلى غرار تدابير "توطين البيانات" فإن "سيادة البيانات"جزء من المفهوم الأوسع لـ "السيادة الرقمية"تؤكد على "التحكم في تدفق البيانات عبر الولاية القضائية الوطنية"وبالتالي فإن مفهوم"استعمار البيانات"حيث تصبح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً مجرد مصادر للبيانات الخام وهو ما يسلط الضوء على اختلالات القوة الموجودة في الاقتصاد الرقمي بسبب سيطرة الشركات الكبرى على البنى التحتية للبيانات [١] عن طريق التعبير عن مفاهيم "سيادة البيانات" فيما يتعلق بالبيانات الشخصية في أربعة أشكال رئيسية من "توطين البيانات": متطلبات المعالجة المحلية؛ متطلبات الاحتفاظ بالنسخ محليًا؛ والقيود المشروطة على تصدير البيانات ؛ والحظر المطلق على هذه الصادرات ويمكن أيضًا النظر إلى التأثيرات الأخرى على السيادة من خلال نفس عدسة توطين البيانات: التأكيدات خارج الحدود الإقليمية لقوانين خصوصية البيانات؛ ومتطلبات الممثلين المحليين للمعالجين في الخارج[٢].

كما أنه اذا تم تضمين تدفق البيانات عبر الحدود للسلع والخدمات الرقمية ومنصة التجارة الرقمية في دلالة مفهوم التجارة الرقمية فهذا يجعل قياس التجارة الرقمية أمرًا صعبًا علاوة علي صعوبة توحيده [٣] .

---

(1) Callo-Müller(M.V) and Kugler(K) Digital Trade, Development, and Inequalit Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(2) Greenleaf(G) presonal data localization and sovereignty along asia's new silk roads Chander(A)،Sun(H) OP.Cit.P295

(3) Zhou(L), Chen (F) and Kang (CH) Research on the Influencing factors of china'sdigital trade development lleve Hassanien(A.E)، Zheng(D)، Zhao(ZH)،Fan(ZH) Business Intelligence and Information TechnologyProceedings of BIIT 2022Springer Nature Singapore.2023.P132

هذا وتزداد قيمة البيانات كما تزداد الأغراض المراد استهدافها كلما كانت هذه البيانات أكثر تفصيلاً وتبياناً وذلك حال تجمعيها وتصفيتها والقيام بدمجها من خلال الطرق المختلفة فهي ذات أبعاد متعددة علي النحو التالي :

١- فمن المنظورالاقتصادي أو الناحية الاقتصادية يمكن للبيانات أن تتيح ليس فقط قيمة خاصة لاولئك الذين يجمعون البيانات ويسيطرون عليها، ولكن أيضاً قيمة اجتماعية للاقتصاد بأسره والذي لا يمكن ضمانه عن طريق الأسواق وحدها.

٢-علاوة علي أن توزيع مكاسب الدخل الخاص المتأتّي من البيانات متباين للغاية .ونتيجة لذلك، توجد حاجة إلى وضع سياسات من شانها العمل علي تقديم الدعم للاهداف التي تتعلق بالكفاءة.

٣-بالاضافة إلى الابعاد الغيراقتصادية والتي يجب مراعاتها ترتبط البيانات ارتباطاً وثيقاً بالحق في الخصوصية وحقوق الانسان والامن القومي [١].

وإذا كان المفتاح الاساسي في سياق التجارة الرقمية يتمثل في الاعتماد الجديد على البيانات باعتبارها جوهرية في تنمية الاقتصادات والمجتمعات القائمة على البيانات والذي أدى إلى إحياء الأسئلة القديمة حول السيادة والتعاون الدولي حيث إن عدم وضوح البيانات وانتشارها يشكلان تحديات في تحديد مكان البيانات حيث يمكن العثور على أجزاء من البيانات حتى تلك المرتبطة بمعاملة واحدة أو نشاط عبر الإنترنت في أي مكان [٢] .

ومن ثم فان فهم البيانات وتدفقاتها يتطلب النظر إليها من زوايا مختلفة:

---

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاقتصاد الرقمي تقرير عام٢٠٢١ ص٤

(2) Burri (M) Digital Trade Law and Human Rights Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

أولاً: فقد ظلت توجد دائماً بيانات ومعلومات مرتبطة بالمعاملات التجارية – مثل بيانات الفواتير والبيانات المصرفية والأسماء وعناوين التسليم – والتي يجري بصورة رئيسية التطوع بها وهي نادرًا ما تثير مشاكل متصلة بالسياسات، ما دامت الجهات الفاعلة الجديدة في الاقتصاد الرقمي تعمل على أساس نفس القواعد التي يعمل بها الاقتصاد التقليدي .

ثانيا: أنه ورغم أن البيانات الخام التي يتم جمعها من خلال الانشطة والسلوكيات الفردية ليس لها قيمة في حد ذاتها،إلا أنه يمكن أن يكون لها قيمة بمجرد تجميعها ومعالجتها وتحويلها إلى قيمة مالية أو استخدامها لتحقيق أغراض اجتماعية.

ثالثا: كما أنه قد تُسفر معالجة البيانات الخام وتحويلها إلى معلومات تحليلية رقمية – في شكل إحصاءات وقواعد بيانات ورؤى ومعلومات وما إلى ذلك – عن إيجاد" منتجات بيانات"، يمكن اعتبارهاخدمات في إحصاءات التجارة عند بيعها عبر الحدود [1] .

وقد كانت أحكام إدارة البيانات التي تغطي تدفقات البيانات عبر الحدود وتدابير توطين البيانات، وحماية البيانات الشخصية من بين القضايا الأكثر إثارة للجدل في المفاوضات التجارية. وهي أيضًا مصدر للاختلافات الملحوظة بين أصحاب المصلحة (مع وجود فوارق ملحوظة بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي). الإتحاد الأوروبي والصين)، حيث أنهما يشتركان في مواقف مختلفة

(١) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاقتصاد الرقمي تقرير عام٢٠٢١ ص٤-٥

بشأن الواجهات بين الالتزامات التجارية والأنظمة التنظيمية المحلية وحماية الحقوق الأساسية من خلال هذه الأنظمة[١] .

فبالنسبة لإدارة البيانات وجدت ثلاثة نهج مختلفة تمثلت في النهج الأمريكي والذي يركز علي السيطرة علي البيانات من جانب القطاع الخاص والنهج الصيني الذي يركز علي سيطرة الحكومة علي البيانات في الوقت الذي يفضل فيه الإتحاد الاوربي السيطرة علي البيانات من جانب الافراد لتعلقه بالحقوق والقيم الاساسية[٢].

هذا وتذكرنا قضية شريمز أيضًا بالتحرك الذي تم على نطاق أوسع لربط حماية البيانات بتطورات التجارة الرقمية والتي من خلالها تم النظر إلى تدفقات البيانات الدولية من الناحية الاقتصادية مع الخصوصية في شكل حماية البيانات التي تم تكوينها كتقييد للتجارة الرقمية [٣]

فهذه القضية تتعلق بطلب من أيرلندا والذي تم تقديمه في إطار الإجراءات بين السيد شريمز ومفوض حماية البيانات وقد رفض الأخير التحقيق في شكوى قدمها السيد شريمز فيما يتعلق بحقيقة أن شركة فيسبوك أيرلندا المحدودة تنقل البيانات الشخصية لمستخدميها إلى الولايات المتحدة وتحتفظ بها على خوادم هناك ، وكان السيد شريمز يشعر بالقلق من نقل هذه الكميات الكبيرة من البيانات من الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن البيانات كانت متاحة

(1) Burri (M) Digital Trade Law and Human Rights Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاقتصاد الرقمي تقرير عام٢٠٢١ ص٧

(3) Joyce(D) Informed Publics,Media and International LawBloomsbury Publishing2020.P109

لبرامج المراقبة مثل PRISM في الولايات المتحدة علاوة على ذلك، لم يكن لأصحاب البيانات في الاتحاد الأوروبي أي حق في الوصول إلى البيانات أو تصحيحها أو محوها، أو أي تعويض إداري أو قضائي فيما يتعلق بجمع ومعالجة بياناتهم من خلال برامج المراقبة الأمريكية [١] .

وقد كان من تبعات هذه القضية ان أصبح نقل البيانات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في طي النسيان منذ قرار محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في قرار Schrems II الأم الذي قد أدى ذلك إلى التهديد من الخروج من السوق من قبل شركة (Meta)، وإنشاء "حدود بيانات الاتحاد الأوروبي" بواسطة (Microsoft) كما تسبب ذلك في حالة من عدم اليقين للشركات التقليدية مما أدى إلى تحذيرات بشأن الأرباح وإضافة إلى حالة عدم اليقين فقد تم توسيع نطاق اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي من خلال إجراءات الإنفاذ التي تستهدف مكونات استضافة الويب التي تبدو غير ذات صلة ، بما في ذلك الخطوط الشائعة وأدوات التحليل[٢].

فللمرة الأولى، كانت حكومة الولايات المتحدة تدرس قضية شريمز٢ بطريقة واضحة، وليس بطريقة سياسية بحتة فظرًا ؛ ولأن أكثرمن ٥٠٠٠ شركة كانت تعتمد على درع الخصوصية لإجراء عمليات نقل البيانات، فقد كان للقرار تداعيات فورية على الشركات الأمريكية. حتى أحكام المحكمة بشأن جعل الشروط التعاقدية

(1) Hovinheimo(S.L) OP.Cit P141
(2) Evenett(S.J),Fritz(J) and Giardini(T) Deterring Digital Trade Without Discrimination
Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

القياسية أقوى بناءً على تحليلات كل حالة على حدة، وضعت أعباء إضافية على الشركات التي تستخدمها [١] .

فقد تناولت قضية(شريمز١) نظامين لتصادم المعرفة:

فمن ناحية أولي: هناك النموذج الأمني، الذي يسعى إلى السماح بالتحكم في المعلومات من قبل مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية.

ومن ناحية أخرى:هناك نموذج الخصوصية، الذي يقاوم مثل هذا الاستخدام للمعلومة[٢].

ومن خلال مشروع قانون السوق الرقمية ومشروع قانون الحوكمة الرقمية، فقد هدف الاتحاد الأوروبي إلى "السيادة الرقمية" ضمن مصطلح "الاستقلال الاستراتيجي" الذي يتم الاستشهاد به كثيرًا والغير محدد [٣] .

ورغم ان الكفاح من أجل السيادة الرقمية هو صراع تاريخي، ليس فقط بين الجميع ضد الجميع، بل وأيضاً بين أي شخص يتحالف مع أي شخص، مع تغير التحالفات المتغيرة وفقاً للمصالح والفرص، إلا أن لصدام الأكثر وضوحا هو بين الشركات والدول، وهو غير متماثل في هذه الجدلية غير المتماثلة فاحيانا تستخدم الدول الشركات المحلية لتحقيق أهداف سياسية، لمحاربة دول أخرى كما قد

(1) Taylor(M) Transatlantic Jurisdictional Conflicts in Data Protection LawFundamental Rights, Privacy and ExtraterritorialityCambridge University Press.2023.P203

(2) Hovinheimo(S.L) Private SelvesLegal Personhood in European Privacy Protection Cambridge University Press.2021 P141

(3) Wolff(A.W) Revitalizing the World Trading SystemCambridge University Press .2013.P313

تحاول الشركات خداع الدول وتشريعاتها أو تجاوزها، لكنها تعتمد أيضًا على الدول "الوطنية" للدفاع عنها ضد الدول الأجنبية التي تعارضها [١].

وترجع أحداث قصية شريمز ووفقا لما رآه المفوض من أنه غير مطالب بالتحقيق في المسائل التي أثارها السيد شريمز ورفض الشكوى باعتبارها لا أساس لها من الصحة وبعد رفض المفوض، رفع السيد شريمز دعوى أمام المحكمة العليا في أيرلندا للطعن في القرار[٢] .

ذلك أنه وفي الوقت الذي ينطبق فيه نموذج معاهدة التجارة الحرة للاتحاد الأوروبي (EU) على "تدابير أحد الأطراف التي تؤثر على التجارة التي تم تمكينها بالوسائل الإلكترونية" ينطبق نموذج الولايات المتحدة على "التدابير المعتمدة أو التي يحتفظ بها أحد الأطراف والتي تؤثر على التجارة بالوسائل الإلكترونية:

ومن ثم فان هذا يشير من ناحية : إلى وجود تقارب كبير في لغة المعاهدة عبر الجهات الفاعلة ومن ناحية أخرى:يمكن للمعاهدات تجنب المناقشات المتعلقة بالتعريف فربما يكون هذا للأفضل بالنسبة لمواضيع مثل التجارة الرقمية على وجه الخصوص والتي هي بطبيعتها مرنة[٣].

فوفقًا لمعظم القوانين الوطنية، تنطبق شروط مختلفة على عمليات نقل البيانات عبر الحدود، ولا سيما المبدأ القائل بأن عمليات النقل مسموح بها فقط

(1) Floridi(L) The Fight for Digital Sovereignty: What It Is, and Why It Matters, Especially for the EUPhilosophy & technology..V33. 2020.P371

(2) Hovinheimo(S.L) OP.Cit P142

(3)Burri (M)and Chander(A) What Are Digital Trade and Digital Trade Law? Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

لتلك البلدان التي تتمتع بمستوى معادل من حماية البيانات ومع ذلك لا يوجد إجماع دولي عام حول أفضل الوسائل لتحقيق الخصوصية على الإنترنت [١].

وإذا كان من شأن وضع أطر تهدف إلى حماية البيانات الشخصية كعامل مساعد للتجارة أنه يتم التركيز فقط على جانب تكلفة الأشياء، متجاهلاً الفوائد الفردية والمجتمعية لحماية البيانات بشكل أقوى إلا أن هذا النهج قد ينشأ عنه مشهدٌ مستقطب يتجاهل إمكانية تحقيق الفوز بين الحماية أو الخصوصية والبيانات الشخصية، من ناحية، وتدفقات البيانات عبر الحدود، من ناحية أخرى[٢].

علاوة علي أنه وحتى الآن لم يتوصل أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى توافق في الآراء بشأن التصنيف المناسب لتدفقات البيانات والخدمات الرقمية فيبدو أن بعض الأصوات تؤيد التصنيف بموجب اتفاقية الجات في حالة وجود "سلعة دائمة" وتقترح أصوات أخرى تصنيفًا بموجب اتفاقية الجات، بحجة أن الخدمات والبيانات الرقمية المقدمة إلكترونيًا لا يمكن أن تكون "مثل" تلك المنتجات المقدمة فعليًا [٣] .

(1)Weber (R.H) WTO law and cross-border data flows for digital trade.Collins (D)،Geist(M) OP.Cit. P81

(2) Fahey(E) OP.Cit.P60

(3)Weber (R.H) WTO law and cross-border data flows for digital trade .Collins (D)،Geist(M) OP.Cit.P٧6

ففي ١٦ يوليو ٢٠٢٠، أغلقت محكمة العدل الأوروبية في الغالب الباب أمام السماح للبيانات الشخصية بمغادرة أوروبا دون قرار ملائم، لكنها تركت بعض النوافذ مفتوحة لتمكين البيانات من إيجاد طريقها للخروج من الكتلة [١] .

ورغم أنه ومن شأن هذه الاختلافات أن تفضي إلى قواعد تفاضلية لمنطقة التجارة التفضيلية بشأن تدفقات البيانات فموجب النموذج الأمريكي، يجب السماح بتدفقات البيانات عبر الحدود، بما في ذلك المعلومات الشخصية، ولا يُسمح بأي تدابير لتوطين البيانات وبموجب النموذج المشروط للاتحاد الأوروبي لا يمكن أن تتدفق البيانات إلا إذا تم استيفاء متطلبات معينة، وخاصة الامتثال للمعايير العالية للقانون العام لحماية البيانات ولأسباب لا تتعلق بحماية الحقوق الأساسية، تطبق الصين أيضًا نظامًا مشروطًا، وإن كان أكثر صرامة وغموضًا [٢].

إلا أن هناك بعض التحديات الأوروبية التي قد تواجه مجالات التكنولوجيا الرقمية في جميع أنحاء أراضي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و تتميز الفجوات الرقمية بانتشار غير متساو للتكنولوجيا وتوفير التكنولوجيا التي تعتمد على الدولة فقد تفتقر بعض الدول إلى البنية التحتية اللازمة والكفاءة الاقتصادية للحاق بالدول الأخرى[٣].

(1)Greenleaf(G) presonal data localization and sovereignty along asia's new silk roads Chander(A)،Sun(H) OP.Cit.P378

(2) Burri (M) Digital Trade Law and Human Rights Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(3) Puaschunder(J.M) The legal and international situation of AI, rebtics and big data with attention to healthcare . OCTOBER 2019.P43

وبالنظر إلى وجهات النظر المختلفة، وخاصة على جانبي المحيط الأطلسي، حاولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي منظمة اقتصادية دولية تأسست عام ١٩٦١ خلفًا لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي لتعزيز التنمية الاقتصادية والتجارة العالمية حل هذا المأزق، من خلال المبادئ العامة التي تنظم معالجة البيانات الشخصية من خلال تقليل أوجه القصور الاقتصادية وتعزيز حق المواطنين فيما يتعلق بمعلوماتهم الشخصية، ومن ثم تحدد إرشادات الخصوصية الحد الأدنى من المعايير لخصوصية البيانات من أجل تقليل الاختلاف بين الدول الأعضاء وتجنب التدخل غير المبرر في تدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود[١] .

فالسرد المعتاد بأن القواعد التنظيمية يمكن أن تخنق أو حتى تقتل الابتكار وتدمر قطاعات صناعية بأكملها هو أيضًا اعتراف بقوة الدولة السيبرانية حول استحالة تنظيم العالم الرقمي؛ لأن الدول واللوائح التنظيمية تصل دائمًا متأخرة جدًا فيما يتعلق بالشركات سريعة الحركة وعملياتها الذكية، فالنقطة الحقيقية بين الشركات والدول، في أن الأولي تستطيع تحديد طبيعة التغيير وسرعته، لكن الأخيرة يمكنها التحكم في اتجاه التغيير [٢].

(1) Naef(T) Data Protection Without Data Protectionism The Right to Protection of Personal Data and Data Transfers in EU Law and International Trade LawSpringer International Publishing.2023.P23

(2) Floridi(L) The Fight for Digital Sovereignty: What It Is, and Why It Matters, Especially for the EUPhilosophy & technology..V33. 2020.P371

هذا فيما يتعلق بحماية البيانات وتدفقها او العمل علي توطينها من خلال إبداء العديد من المبررات منها حماية الخصوصية وهو ما يدعونا الي التعرض الي التحدي الثاني وهو الخصوصية في ظل التجارة الرقمية :

٢ - الخصوصية:

فرغم أن حرية الاتصال عبر الحدود هي حق أساسي من حقوق الإنسان التي تعترف به المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكلاهما يؤكد على وجوب تمتع كل إنسان بحرية تلقي ونقل المعلومات والأفكار، بغض النظر عن الحدود[١] .

إلا أنه وبالنسبة للمستهلكين الأفراد تعد الخصوصية مصدر قلق كبير تثيره التقنيات الرقمية الجديدة [٢] .

فتعتبر الخصوصية ذات قيمة لعدد من الأسباب المهمة: فهي تسمح للأشخاص باتخاذ قراراتهم الخاصة دون إكراه، ولحساب سلوكهم بشكل أفضل، وأن يكونوا استراتيجيين.في تفاعلاتهم الاجتماعية، وكذلك اتخاذ القرارات والإجراءات التي لا تتوافق مع بعض الأعراف الاجتماعية. ولطالما كان للخصوصية الفردية علاقة مثيرة للجدل مع الحكومة فكما ناضل الأفراد عادةً من أجل حقهم في عدم المراقبة، فقد ناضلت الحكومات في كثير من الأحيان من أجل الحق في مراقبة مواطنيه من خلال زعمها "الحاجة إلى الخصوصية" يمكن

(1) Dai(Y) Cross-Border Data Transfers Regulations in the Context of International Trade Law: A PRC PerspectiveSpringer Nature Singapore.2021.P120

(2)Trebilcock (M.J)Navigating the Free Trade–Fair Trade Fault-Lines Edward ElgarPublishing Limited.2021 P76

استخدامها لإخفاء التخطيط للجرائم وارتكابها وكثيرا ما تقول الحكومات أنه يجب تقليص الخصوصية من أجل السماح بإنفاذ القانون بشكل سليم[١].

وبالتالي فإن بعض الصكوك الدولية تعمل علي وضع قواعد أو توصيات محددة لنقل أنواع معينة من البيانات مثل قواعد الخصوصية عبر الحدود لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ واتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأفراد فيما يتعلق للمعالجة التلقائية للبيانات الشخصية والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حماية الخصوصية وتدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود وإعلان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن وصول الحكومة إلى البيانات الشخصية التي يحتفظ بها القطاع الخاص [٢] .

هذا وتعد الخصوصية وتبادل البيانات والذكاء الاصطناعي من الجوانب المرتبطة ارتباطًا وثيقًا والتي يجب وضعها في سياق دولي فهناك حاجة دولية حقيقية لتبادل المفاهيم والأفكار حول أفضل السبل لتنظيم أو دعم الذكاء الاصطناعي والروبوتات وغالبًا ما تتبنى البلدان نماذج تنظيمية تختلف من بلدان أخرى ؛ لأنها تعتبرها مفيدة لولايتها القضائية والمنطقة والذكاء الاصطناعي ليس استثناءً ولقد أثر القانون العام لحماية البيانات في أوروبا على صناع السياسات في جميع أنحاء العالم، وعلى سبيل المثال في ولاية كاليفورنيا. ومن

(1) Bartneck(CH), Lütge(CH), Wagner(A), Welsh(S), Risks in the Business of AI An Introduction to Ethics in Robotics and AI Springer International Publishing 2021.P61

(2)The International Monetary Fund, the Organisation for Economic Co-operation and Development, the United Nations, The World Bank and the World Trade Organization. DIGITAL TRADE FOR DEVELOPMENT.2023.P٣٨

ناحية أخرى، قد تصوت بعض الدول أيضًا ضد الأساس المنطقي لها وتسعى إلى اتباع أساليب قانونية مختلفة لحماية البيانات والخصوصية[١].

كما تتم معالجة المخاوف الأخلاقية، لا سيما فيما يتعلق بالخصوصية وحماية البيانات وقد كان الاتحاد الأوروبي، بسبب الماضي التاريخي الأليم المنبثق عن الحرب العالمية الثانية، حساسًا بشكل خاص للمخاوف المتعلقة بالخصوصية[٢].

ورغم أن المجال الجديد لقانون التجارة الرقمية يشتمل في بعض الأحيان أحكامًا بعيدة المدى وذات دوافع اقتصادية إلى حد كبير إلا أن التغييرات التي احدثها في الأنظمة التنظيمية المحلية لها آثار كبيرة على حقوق الإنسان. :

أولا: باعتبار أن قواعد التجارة الرقمية تتناول بشكل مباشر بعض الحقوق الأساسية، مثل حماية البيانات الشخصية.

ثانيا: لأنها تحدد الحيز السياسي المتاح للدول لحماية هذه الحقوق في الداخل[٣] فيعكس تنظيم التجارة الرقمية مخاوف حقوق الإنسان فيما يتعلق على سبيل المثال بالخصوصية بالإضافة إلى الظروف الجيوسياسية الحالية مع تزايد مخاوف الأمن القومي[٤].

---

(1) Bartneck(CH), Lütge(CH), Wagner(A), Welsh(S), Risks in the Business of AI An Introduction to Ethics in Robotics and AI Springer International Publishing 2021.P104

(2) Girasa(R) Artificial Intelligence as a Disruptive Technology: Economic Transformation and Government Regulation Springer Nature, 2020.P258

(3) Burri (M) Digital Trade Law and Human Rights Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(4) Aaken (A.V) Introduction to the Symposium on Digital TradePublished online by Cambridge University Press: 08 May 2023

وبالإضافة إلى أهميته الاقتصادية فإن للاقتصاد الرقمي تداعيات على الخصوصية والأمن القومي (السيبراني) ، وقد أدى ذلك إلى تكاثر مبادرات السياسة الرقمية حيث مارست الحكومات حقها في التنظيم لا سيما فيما يتعلق بإدارة البيانات والمنافسة والمحتوى والضرائب وقد وثق تنبيه السياسة الرقمية وهو سجل عام لتغييرات السياسات التي تؤثر على الاقتصاد الرقمي أكثر من ٢٥٠٠ تطور سياسي ذي صلة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ ويكمن التحدي في تحقيق التوازن بين أهداف السياسة المحلية والإنترنت المفتوح والاقتصاد الرقمي العالمي(١).

فنظرًا لعدم وجود تعريف متفق عليه للتجارة الرقمية أو على نطاق أوسع، للاقتصاد الرقمي. تعتبرالمنهجية التي سيتم تطبيقها على تدفقات البيانات معيبة بشكل مضاعف وذلك نظرًا لأن الشروط التعاقدية القياسية لها تكاليف معاملات عالية وقواعد الشركات الملزمة لا تنطبق إلا داخل الشركات الكبرى متعددة الجنسيات (٢).

ونظرًا لأن المواجهات بين قواعد التجارة وحرية التعبير ليست على نفس القدر من الأهمية، مثل تلك الموجودة بين القواعد التجارية والحق في الخصوصية في العصر الرقمي واحتفاظ الدول بسلطتها في تبني التدابير التي

(1) Evenett(S.J),Fritz(J) and Giardini(T) Deterring Digital Trade Without Discrimination
Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(2) Taylor(M) Transatlantic Jurisdictional Conflicts in Data Protection LawFundamental Rights, Privacy and ExtraterritorialityCambridge University Press.2023.P206

تراها مناسبة لحماية مواطنيها، فلا ينبغي التقليل من أهمية مدى انتشار الالتزامات الصارمة التي تم التعهد بها في المعاهدات التجارية، والافتقار إلى الضوابط والتوازنات فمع تطور قانون التجارة الرقمية بشكل أكبروغالبًا ما يكون ذلك خلف أبواب مغلقة مع القليل من الشفافية أو مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين أو انعدامها(١).

فتاريخياً، نظرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى حرية التعبير والحق في الخصوصية بشكل مختلف كما ينعكس في قوانينهما ففي حين تعطي الولايات المتحدة الأولوية لحرية التعبير، فإن الاتحاد الأوروبي يفضل الحق في الخصوصية. ومن المثير للاهتمام بشكل خاص منذ ظهور الإنترنت تجلت هذه الحقوق في صورة حقوق حماية البيانات، وعلى الجانب الآخر من العملة نفسها، الحق في التدفق الحر للمعلومات منذ أن عزز الاتحاد الأوروبي الحق في المحو ضمن قوانين حماية البيانات الخاصة به وحاول تطبيق هذا الحق خارج حدوده الإقليمية، قامت الولايات المتحدة بإثارة الصراعات في ولاياتها القضائية (٢).

كذلك اعترفت اتفاقية الجاتس بأهمية حماية الخصوصية كجزء من شروط الاستثناء الخاصة بها، ووفقًا للمادة الرابعة عشرة (ج) (٢)، تكون القيود الوطنية مقبولة إلى الحد الذي تكون ضرورية لضمان الامتثال للقوانين أو اللوائح التي تتناول "حماية الخصوصية"للأفراد فيما يتعلق بمعالجة ونشر البيانات الشخصية وحماية سرية السجلات والحسابات الفرديةو من أجل التعامل مع حالة عدم اليقين وانعدام الثقة في مسائل الخصوصية، تسعى البلدان بشكل متزايد إلى وضع قواعد

(1) Burri (M) Digital Trade Law and Human Rights Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(2) Taylor(M) OP.Cit.P188

لحماية البيانات تتيح تدفق البيانات عبر الحدود مع ضمان حماية الخصوصية كهدف مجتمعي مهم [١] .

وعلى الرغم من أهمية ما سبق أو يمثله التحدي المتعلق بحماية البيانات او الخصوصية ازاء تنظيم وتطوير التجارة الرقمية إلا أن يبرز تحدي لا تقل اهميته عن الحروب التقليدية بل يفوقها في مخاطرها وتهديداتها باعتبار أن العدو في هذه الحالة مجهول أو غير ظاهر بل في كثير من الأوقات يكون من مواطني الدولة أو أحد رعاياها كما تشكل مخاطره تكلفة عالية للآمن القومي للدول أفراد المجتمع الدولي وهو الأمن السيبراني وهو ما سيتم التعرض له كالتالي:

٣ - الامن السيبراني :

فرغم أنه قد يؤدي اختلاف السياسات التنظيمية إلى خلق توترات مع الأهداف التي صاغتها الأمم المتحدة، بما في ذلك الشمولية، وتعزيز التعاون الرقمي العالمي، وتعزيز الثقة الرقمية والأمن والاستقرار إلا أن التنظيم ضروري أيضًا لحماية حقوق الإنسان والأمن القومي فهناك حاجة ماسة إلى التعددية الفعالة لإيجاد توازن مستدام بين المخاوف المشروعة والميول الحمائية في قانون التجارة الرقمية [٢] .

(1) Weber (R.H) WTO law and cross-border data flows for digital trade.Collins (D) ،Geist(M) OP.Cit. P82

(2) Aaken (A.V) Introduction to the Symposium on Digital TradePublished online by Cambridge University Press: 08 May 2023

فقد أدى التطور السريع للفضاء السيبراني وتوظيف العمليات السيبرانية كوسيلة من أساليب التحكم وكذلك طبيعة التكنولوجيا الإلكترونية نفسها إلى خلق تحديات كبيرة لتقييم عدم المشروعية الدولية المحتملة للعمليات السيبرانية(١).

كما أثار نمو التجارة الرقمية قضايا تتعلق بالأمن السيبراني، وعمل حماية أنظمة تكنولوجيا المعلومات ومحتوياتها من الهجمات السيبرانية فالهجمات الإلكترونية بشكل عام هي محاولات متعمدة من قبل أشخاص غير مصرح لهم للوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وعادةً ما يكون ذلك بهدف السرقة أو التشويش أو الضرر أو غيرها من الإجراءات غير القانونية (٢) فقد أدى تصعيد إجراءات الأمن السيبراني المقيدة للتجارة من خلال سباق التسلح السيبراني والانتقام الرقمي إلى تكثيف التدابير الشاملة للأمن السيبراني بشكل متزايد (٣) .

ورغم أن عدم الأمن السيبراني والجرائم السيبرانية أحد أهم جوانب القانون الدولي الا أنهما أكثر المجالات إهمالًا ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن أنشطة الجرائم السيبرانية ليست محددة بشكل موحد بموجب القانون الدولي، ولكن أيضًا جزئيًا لأن الدول لم تتفق بشكل فعال على الجرائم التقليدية كما أدى الغموض في تعريف أنشطة الجرائم السيبرانية إلى ندرة السياسات على النطاق المناسب للتنظيم وكذلك

(1) Ford(CH.M),Williams(W.S)Complex Battlespaces:The Law of Armed Conflict and the Dynamics of Modern Warfare Oxford University Press,2018 P401

(2) Khan(A) . Rules on Digital Trade in the Light of World Trade Organization AgreementsGRIN Verlag.2023.P19

(3) Peng(SH.Y)Digital Economy and National Security: Contextualizing Cybersecurity-Related Exceptions Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

تنظيم أنشطة الجرائم السيبرانية [١].

ومن المخاوف المتعلقة بالدول والأفراد على حد سواء، التهديد الذي تشكله التجارة الرقمية على الأمن السيبراني، والذي ينمو مع زيادة الاتصال الرقمي فتشمل تهديدات الأمن السيبراني المحتملة سرقة الملكية الفكرية، والتلاعب بالمعلومات عبر الإنترنت (بما في ذلك التدخل في العمليات الانتخابية المحلية)، والقرصنة، والتجسس السيبراني، والهجمات السيبرانية على البنية التحتية الحيوية للبلاد [٢] .

ويتم تعريف تهديد الأمن القومي على أنه حدث يحدث مرة واحدة أو مستمرًا، وسيؤدي حدوثه إلى إضعاف أمن سكان الولاية والرفاهية الأساسية بشكل خطير؛وقدرة الدولة على العمل بشكل روتيني مع مرور الوقت؛ سيادتها؛ أصولها الاستراتيجية؛ أو قدرتها على تحقيق أهدافها الوطنية الأساسية[٣].

ويتم تعزيز هذه التحديات من خلال تطوير الذكاء الاصطناعي، والذي يجلب مهام جديدة لأخصائي الأمن السيبراني. ويمثل الفضاء الإلكتروني والهجمات الإلكترونية طرقا جديدة للتطفل على الامتيازات السيادية للدول، ومن ثم فإن الهجمات السيبرانية تشكل التحدي الأكبر للدول وسيادتها، كما تمثل تحديًا مماثلاً

(1) Samal(S) International law and Technology Manwani(A)، Naik(K)، Kalani(S) Abhivardhan، 2020 Handbook on AI and International LawIndic Pacific Legal Research LLP 2022 P11٧

(2)Trebilcock (M.J)Navigating the Free Trade–Fair Trade Fault-Lines Edward ElgarPublishing Limited.2021 P77

(3) Hershkovitz(SH) The Future of National Intelligence How Emerging Technologies Reshape Intelligence Communities. Rowman & Littlefield Publishers.2022.P26

للبيانات الشخصية فعدد الهجمات السيبرانية التي أدت إلى جمع (فقدان) البيانات الشخصية وتخزينها واستخدامها بشكل غير قانوني منذ عام ٢٠١٠، والقائمة في تزايد(١).

هذا وترتفع التحديات أيضًا بسبب التجسس الإلكتروني والمراقبة ومخاطر الأمن السيبراني الأخرى، مما يخلق علاقة متشابكة بين التجارة الرقمية والأمن السيبراني والأمن القومي. وقد أصدرت الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من بين أمور أخرى، قوانين فيما يتعلق بالأمن السيبراني، بما في ذلك حظر الشركات الأجنبية (على سبيل المثال، شركة هواوي لتكنولوجيا الجيل الخامس) (٢).

تلك التحديات التي يفرضها الاقتصاد الرقمي على الأمن القومي في شكل تهديدات للأمن السيبراني تركز على جانبين من جوانب الأمن السيبراني.:

أولاً : قدرة موردي التكنولوجيا الرقمية على بناء "أبواب خلفية" في الأجهزة أو البرامج والوصول إلى أنظمة الكمبيوتر التي تتجاوز آليات الأمان القياسية.

ثانياً : تزايد استخدام التكنولوجيا الرقمية في البنية التحتية الحيوية مما يؤدي إلى زيادة التعرض للهجمات الإلكترونية (٣) .

---

(1)Walters(R) Novak (M) Cyber Security, Artificial Intelligence, Data Protection & the LawSpringer Nature Singapore.2021.P22

(2)Aaken (A.V)Introduction to the Symposium on Digital TradePublished online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(3) Peng,(SH.Y) Digital Economy and National Security: Contextualizing Cybersecurity-Related Exceptions, 117 AJIL UNBOUND 122 (2023).

ففي اطار مواجهة الولايات المتحدة الامريكية لأنشطة شركة (هواوي) ومن اجل إخراجها من السوق الامريكية فقد عمدت إلى عدد من الخطـوات المتتاليـة بهدف عرقلة انشطة الشركة وجاءت هذه الخطوات علي فترات كالتالي :

١-ففي عام ٢٠١١، وبسبب القلق المتنامي من التجسس المحتمل،قامـت الولايات المتحدة بمنع شركة (هواوي) من التقدم للمساعدة فـي بنـاء شـبكة لاسلكية وطنية جديدة لأوائل المستجيبين مثل الشرطة ورجال الإطفاء وسـيارات الإسعاف .

٢-وفي عام ٢٠١٢، أصدرت الولايات المتحدة أيضًا تقريرًا يحث شـركات الاتصالات الأمريكية على عدم التعامل مع شركة (هواوي) ؛لأن من شأن التـأثير المحتمل للدولة الصينية على الشركة يشكل تهديدًا لأمن الولايات المتحدة

٣-وفي عام ٢٠١٣، أمرت واشنطن العديد من الإدارات الحكومية الكبرى، بما في ذلك وكالة ناسا ووزارتي العدل والتجارة، بالحصول على موافقة مسؤولي إنفاذ القانون الفيدراليين قبل شراء معدات تكنولوجيا المعلومات من جميع البائعين الصينيين، مما يتطلب من الوكالات إجراء تقييم رسمي لـ "التجسس الإلكترونـي أو التخريب" بالتشاور مع سلطات إنفاذ القانون عند التفكير فـي شـراء أنظمـة تكنولوجيا المعلومات .

٤-وأخيرًا وفي عام ٢٠١٤،وفي نهاية الأمـر قـررت شـركة (هـواوي) الخروج من السوق الأمريكية إلى حد كبير [١] .

---

(1)Huang(K) and Madnick(S) the next global financial crisiscould be caused by efforts to prevent the cyberattack Kathuria(A)، Garimella(A) ،Xu(J) ، Zhao(K) ،Karhade(P)،Liu(X) 19th Workshop on E-Business, WeB 2020, Virtual Event, December 12, 2020, Revised Selected PapersSpringer International Publishing.2021 .P8

ونظرًا للتكلفة المنخفضة نسبيًا والتوافر الواسع للتقنيات الرقمية ، أصبحت الهجمات الإلكترونية الآن وسيلة شائعة للحرب فتقدم الحوادث العدائية البارزة على مر السنين والحرب الأخيرة في أوكرانيا دروسًا قوية للبلدان الأخرى حول أهمية الدفاع السيبراني. على وجه الخصوص ، كما يُنظر أيضا إلى المخاطر الإلكترونية في سلاسل التوريد للصناعات الحيوية على أنها تهديدات لسلامة البنية التحتية الحيوية للدولة نظرًا لدورها كجهاز عصبي مركزي للبنية التحتية للاقتصاد الرقمي [١] .

وتعتبراتفاقية بودابست بشأن الجرائم الإلكترونية هي أول معاهدة دولية بشأن الأنشطة الإجرامية عبر الإنترنت وشبكات الكمبيوترالأخرى، والغرض من هذه المعاهدة هو اتباع سياسة جنائية موحدة تهدف إلى حماية المجتمع من أنشطة مثل الجرائم السيبرانية[٢] ، ونظرا لعدم وجود توافق في الآراء بشأن معايير سلوك الفضاء الإلكتروني والتعريفات الغامضة للأمن السيبراني الوطني، يمكن توقع المزيد من الصراعات السيبرانية وتأثيرها السلبي على التجارة الدولية[٣] .

---

(1) Peng(SH.Y)Digital Economy and National Security: Contextualizing Cybersecurity-Related Exceptions Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023

(2) Samal(S) International law and Technology Manwani(A)، Naik(K)، Kalani(S) Abhivardhan، 2020 Handbook on AI and International LawIndic Pacific Legal Research LLP 2022 P11٧

(3)Huang(K) and Madnick(S) the next global financial crisiscould be caused by efforts to prevent the cyberattack Kathuria(A)، Garimella(A) ،Xu(J) ، Zhao(K) ،Karhade(P)،Liu(X) OP.Cit.P9

وقد حاول دليل (تالين) بشأن القانون الدولي المنطبق على الحرب السيبرانية تعريف الهجوم السيبراني بأنه "عملية سيبرانية، سواء كانت هجومية أو دفاعية، من المتوقع بشكل معقول أن تسبب إصابة أو وفاة للأشخاص أو إتلاف أو تدمير الأشياء"(١).

ولا يعتمد القانون على سلوك المهاجم فحسب، بل يعتمد أيضًا على عملية المدافع ذلك أنه في النظام الفيزيائي، تخضع حالة النظام الفيزيائي المستمر للقانون وبالتالي، فإن ما ظهر هو شكلان منفصلان من السيطرة، وهما شكلان دائريان. بمعنى آخر، تتحكم التكنولوجيا في سلوك الأفراد والكيانات، والقانون له نتيجة مماثلة بمعاقبة الفرد أو الكيان الذي ارتكب خرق الأمن السيبراني. فالتكنولوجيا هي في الواجهة الأمامية، للتحكم في سلوك الشخص الذي يستخدم التكنولوجيا لالتقاط البيانات واستخدامها بينما يضمن القانون وجود مستوى من الردع والمساءلة على الأفراد والكيانات الذين يستخدمون التكنولوجيا والبيانات الشخصية(٢).

وإذا كان هناك حاجة إلى تحليلات أخلاقية لتجنب فقدان المهارات البشرية، والمراقبة الجماعية، والمخاطر الناجمة عن الافتقار إلى السيطرة على أنظمة الذكاء الاصطناعي فإن البديل هو أن المخاطر قد تتغلب على الفوائد، وقد ترفض

(1) Samal(S) International law and Technology Manwani(A)، Naik(K)، Kalani(S) Abhivardhan، 2020 Handbook on AI and International LawIndic Pacific Legal Research LLP 2022 P118

(2) Walters(R)، Novak (M) Cyber Security, Artificial Intelligence, Data Protection & the LawSpringer Nature Singapore.2021.P35

المجتمعات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن السيبراني، وعلى الرغم من قدرتها على تحسين أمن نظم المعلومات فإن الاعتماد الجزئي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني سيجعل الدفاع السيبراني أكثر قابلية للاختراق، ويوفر ميزة استراتيجية للمستخدمين الضارين الذين سيكونون قادرين على الاعتماد على الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع لشن هجمات جديدة ويعد التصميم الأخلاقي ونشر الذكاء الاصطناعي خطوة أولى ضرورية في هذا الاتجاه(١).

وفي نهاية أو من خلال هذا البحث وهذه الدراسة يمكننا رصد عدد من الملاحظات التي تعتبر مهمة من وجهة نظرنا والتي في ضوئها يمكننا تقديم عدد من التوصيات التي تهدف لاثراء موضوع البحث حول موضوع التجارة الرقمية :

الملاحظات :

وما زالت تبعات كوفيد-١٥ تتوالى فقد أظهر الفيروس نقص المناعة التي يعاني منها المجتمع الدولي بكافة أطرافه وأماط الفيروس اللثام عنها وبرزت العديد من التحديات والتي لم يكن القانون الدولي الاقتصادي بمنائ عنها خاصة علي مستوي أشخاصه وموضوعاته ورغم تعدد المؤسسات التي انشأها المجتمع الدولي للعمل في المجال الاقتصادي الدولي مؤسسات بريتون وودز(صندوق النقد الدولي- البنك الدولي- منظمة التجارة العالمية)بهدف القيام علي تنظيمه وحسن ادارته إلا أنه أفرد للتجارة الدولية لاجل تنظيمها وتوسيع بقعة انتشارها واجتبي

(1) Taddeo(M) Three ethical challenges of applications of artificial intelligence in cybersecurity Minds and machinesSpringer Netherlands.V29.P190

لها منظمة التجارة العالمية ووسد اليها العديد من الأهداف والوظائف وجعلها من حراس تعزيز وتنسيق التجارة الدولية وأكبر سدنتها .

فمنظمة التجارة العالمية والتي تواجه أو تجابه تحديات ضخمة متمثلة في كثرة وتلاحق موضوعاتها فأصبح الإقتصاد الرقمي بموجاته المتتالية وإعصار بياناته المتلاحقة يمثل أحد أكبر التحديات أمام تطور القانون الدولي الاقتصادي وكذلك أمام أحد أهم اشخاصه ممثلاً في منظمة التجارة العالمية فكان ولا مناص للقانون الدولي الاقتصادي من اعادة صياغة لقواعده للتصدي لما تفرضه هذه التقنيات من تحديات .

ونظرًا لما وسدته المادة الثالثة من اتفاقية تاسيس منظمة التجارة العالمية من وظائف كان في مقدمتها : عمل المنظمة كمنتدى فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتيسير ومراقبة تنفيذ قواعدها حول السياسات التجارية كل ذلك جعل من منظمة التجارة العالمية –مع عدم اغفال دعوات اصلاحها–أهلا لئن تتمكن من ادارة وتنظيم وتطوير التجارة الرقمية باعتبارها الركيزة الاساسية للاقتصاد الرقمي .واذا كان المجتمع الدولي كان يأمل من وراء انشاء هذه الكيانات ومنها منظمة التجارة العالمية القيام بوظائف ومهام التنمية إلا أنه وفي ظل الواقع العملي أن هذه الكيانات خرجت عن الدور المنوط بها القيام به .

فالتجارة الدولية والتي تتضمن بشكل رئيسي قانون منظمة التجارة العالمية وكذلك اتفاقيات التجارة الإقليمية وقانون الاستثمار الدولي الذي يتكون من العديد من اتفاقيات الاستثمار الدولية والتي تمثل عماد الاقتصاد الدولي باتت اليوم في ظل تنامي احد مفرداتها، وهو التجارة الرقمية تواجه تصدعا في قواعدها التقليدية

وبحاجة للعديد من اوجه التجديد والتطوير بهدف مواجهة التطورات المتسارعة التي يشهدها المجتمع الدولي .

وإذا كان القانون الدولي الاقتصادي الحديث يرتكز أو يقوم بشكل كبير على المعاهدات– والتي هي المصادر الأساسية الرئيسية للقانون–ومنها اتفاقات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الإقليمية ومعاهدات الاستثمار الدولية فان منظمة التجارة العالمية باعتبارها أحد اشخاص القانون الدولي الاقتصادي والتي تلعب دورًا كبيرًا في النشاط التجاري المتعدد الاطراف يقع علي عاتقها العبء الاكبر في العمل علي تنظيم العمل المتعدد الأطراف في تنظيم وتطوير التجارة الرقمية .

فقد باتت منظمة التجارة العالمية تواجه تنظيم وتطور التجارة الوليدة وتذليل العقبات التي تواجه نمو هذا الرضيع الوليد المتمثل في التجارة الرقمية بكافة فئاتها، خاصة تدفق البيانات باعتبارها "نفط المستقبل" كما يطلق عليها.

كما يواجه القانون الدولي الاقتصادي تحديات لم يسبق له خوضها من الناحية التكنولوجية بالنسبة للاقتصاد الرقمي والذي شمل رقمنة العديد من المجالات وتاثير التجارة الرقمية علي العديد من المجالات ومخاطرها والهواجس التي تثيرها وقيام الحكومات الوطنية بمواجهتها، سواء علي المستوي الوطني أو الاقليمي بعيدًا عن ساحة أو مسرح منظمة التجارة العالمية .

فالقانون التجاري الدولي التقليدي بقواعده التقليدية وموضوعاته التقليدية بات غير مناسب للتطورات الدولية، بل يمكن القول بانه يمثل عائقا ازاء التطورات السريعة والمتلاحقة علي المستوي الدولي، ومن ثم يمكننا رصد بعض الملاحظات كالتالي:

أولا:منظمة التجارة العالمية باعتبارها أحد أهم أشخاص القانون الدولي الاقتصادي والتي وسد اليها والقي علي عاتقها عدد من الوظائف في اتفاقية تاسيسها ليست بمنائ عن هذه التطورات ،ومن خلال دورها المنوط بها، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت المنظمة أو سلكت طريقين بهدف تنظيم التجارة الالكترونية (التجارة الرقمية):

الطريق أو المسلك الأول : وهو برنامج العمل الذي قامت المنظمة من اجله بتاسيس أربع مؤسسات دائمة تابعة لها وطلبت منهم تقديم تقرير عن التقدم الذي سيتم احرازه إلى المجلس العام، وقد مر هذا البرنامج بعدد من المراحل الزمنية والتي يمكن تقسيمها إلى الآتي:

١- المرحلة الأولي ورغم توقفها عام ٢٠١٥ بسبب عدم التوافق في المجالات الحيوية، فهي لم تسفر عن تحقيق أي نتائج جوهرية سوى إعلان النقل الإلكتروني الخالي من الرسوم الجمركية وتوسيع نطاقه.

٢- المرحلة الثانية والتي أفادت منظمة التجارة العالمية في اعقابها في ديسمبر ٢٠٢٠ أنه تمت صياغة نصوص حول البريد العشوائي وكود المصدروالبيانات الحكومية المفتوحة، والتوقيعات الإلكترونية والمصادقة، وحماية المستهلك.

٣- في عام ٢٠٢١، قامت منظمة التجارة العالمية بتعميم النص الموحد المنقح حديثًا لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية والذي احتوي على ستة أقسام وملحق واحد، فهو يغطي جميع جوانب أنشطة التجارة الإلكترونية، بدءً من إبرام العقود وحتى تدفق المنتجات أو الخدمات وغيرها من الأمور ذات الصلة.

الطريق أو المسلك الثاني: أنه وفي يناير ٢٠١٩ ومن خلال مبادرة البيان المشترك (JSI) والتي تهدف الي توسيع تعريف التجارة الإلكترونية ليشمل مفهوم "التجارة الرقمية" الا ان هذه المبادرة صادفتها العديد من العقبات والعوائق ومنها:

١- أن الاختلاف في طبيعة ونطاق برنامج عمل التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية من شانه التاثير على مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً باعتبارها ممثلة بشكل أفضل في برنامج عمل التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية مقارنة بمفاوضات التنفيذ المشترك متعددة الأطراف.

٢- الاختلاف في الأساليب المختلفة للتجارة الرقمية والقيود المختلفة المفروضة على التجارة ، ففي حين أن الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة (نيوزيلندا وأيسلندا والنرويج وأيرلندا وهونغ كونغ) تميل إلى تنظيم أقل تميل بلدان أخرى (الصين وروسيا والهند ، إندونيسيا وفيتنام) للتنظيم على نطاق واسع قد ينعكس علي المفاوضات .

٣- كما ان المعدل المنخفض نسبياً لمشاركة العديد من البلدان النامية وجميع أقل البلدان نمواً تقريباً (لا سيما من أفريقيا) في مفاوضات التنفيذ المشترك يرجع إلى أن شكوكهم في التفاوض بشأن القواعد المتطورة كان قد تم تبريرها بحاجتهم إلى فهم ظاهرة وآثار التجارة الرقمية أولاً قبل الاتفاق على إطارها التنظيمي الدولي.

ثانيا: يعتبر موضوع التجارة الرقمية من الموضوعات البالغة التعقيد فهي ظاهرة متعددة الابعاد وبالغة التعقيد؛ لارتباطها بالعديد من مجالات القانون الدولي منها القانون الدولي الاقتصادي وقانون حقوق الانسان لتداعياتها وانعكاساتها علي حقوق الانسان (الخصوصية – حرية التعبير) والأمن السيبراني، كما تمثل

السمات التي تتميز بها التجارة الرقمية تحديا علي المستوي الواقعي من هذه السمات تنوع مجالات التجارة الرقمية من السلع والخدمات إلى تدفق البيانات عبر الحدود.

ثالثا: لا تكمن أهمية التجارة الرقمية كظهير للاقتصاد الرقمي او كركيزة اساسية له وانما لتداعياتها وانعكاساتها علي العديد من القطاعات والمجالات سواء القانونية أو الرقمية أو الاجتماعية او الاخلاقية والاقتصادية كذلك دورها المرجو في التنمية وكثرة التحديات التي تواجهها من تدفق للبيانات ومحاولات توطنيها وحمايتها ومجالات حماية الخصوصية وهواجس ومخاطر الامن السيبراني وذرائع حماية الامن القومي التي تقف حائلا دون تطويرها .

رابعًا: ومن الملاحظ انه ومع عدم وجود تعريف متفق عليه "للتجارة الرقمية" لحداثة هذه الظاهرة أن القاسم المشترك لهذه المفاهيم أو التعريفات هو حدوثها في اطار الانترنت او استخدام الإنترنت كوسيلة أو بنية تحتية تتم من خلالها التجارة الرقمية بالاضافة إلى أن هذه المفاهيم اتت في اطار اتفاقيات اقليمية او تشريعات وطنية محدودة النطاق علاوة علي أن تعدد التعريفات من شانه أن يفضي إلى الاضرار بفاعليتها ومن ثم الاختلال في آدائها لوظائفها، ومن ثم فان وجود تعريف دولي متفق عليه من شانه تجنب الكثير من الاختلاف في التاويل .

خامسا:بالإضافة إلى وجود العديد من الصعوبات التي كان من شانها غل يد المجتمع الدولي نحو السعي لإقامة نظام قانوني لتنظيم التجارة الرقمية ومواجهة التحديات التي تثيرها والتي من اهمها صعوبة التوفيق بين القواعد التي كانت متلازمة مع التجارة التقليدية والقواعد الحديثة التي طرات أو فرضها واستحدثها تطور المجتمع الدولي بتطور التجارة الالكترونية والرقمية.

سادسا: ظهور أو بروز العديد من المفاهيم الحديثة التي تثير الكثير من الهواجس والمخاوف لدي الكثير من أصحاب المصلحة منها خاصة مع عدم تعريف متفق عليه من شأنه إزالة اللبس والغموض وبهدف الاستقرار القانوني :

١-ففي اطار مفهوم الاصول الرقمية برز مفهوم "السيطرة الواقعية " بدلا عن الملكية في اطار الاصول المادية ففي اطار المحاولة من اجل ايجاد بدائل لتحديد من "يمتلك البيانات " فقد كان من الاهمية والاكثر بروزا تحديد من له حق الوصول الي البيانات من اجل السيطرة عليها والعمل علي استخدامها .

٢-أيضا وعلى غرار تدابير "توطين البيانات" فإن "سيادة البيانات"جزء من المفهوم الأوسع لـ "السيادة الرقمية"تؤكد على "التحكم في تدفق البيانات عبر الولاية القضائية الوطنية"وبالتالي فإن مفهوم"استعمار البيانات" تم استخدامه بدلا من الاستعمار العسكري، بل وصل الأمر إلى وجود المنصات التي تتبع الشركات الكبري التي بامكانها احتكارها هذه البيانات .

سابعاً: تنوع التعريفات والمفاهيم التجارة الرقمية من خلال سبر أغوار الميادين المختلفة للتكنولجيا الحديثة والمتطورة فلا ترجع اهمية التجارة الرقمية إلى اعتبارها أحد أهم مجالات الاقتصاد الرقمي بل لما تمثله من مزايا متعددة من سرعة وتسهيل للعديد من احتياجات المجتمع الدولي المتكاثرة اطرافه والمتعددة رعاياه ،علاوة علي أن سرعة النمو التي تميزت به التجارة الرقمية خلال السنوات الأخيرة انما يرجع إلى تعطش المجتمع الدولي إلى ما يلبي احتياجاته وتسهيل احتياجات أفراده وللحصول عليها وجد المجتمع الدولي ضالته في التجارة الرقمية.

ثامنا:فيما يتعلق بالتجارة في البيانات فقد يتم اعاقة هذه التجارة من خلال مسلكين:

١-عن طريق قيام الحكومات بحظر تدفق البيانات وتوطينها لاعتبارات الامن القومي أو لأي إعتبارات أخري وهو ما يمثل عائقا امام تدفق البيانات ودورها في تنمية التجارة وبالتالي الاقتصاد الدولي.

٢-قيام الشركات الكبرى عن طريق احتكار البيانات واستبعادها، وذلك عن طريق تقييد الوصول الي هذه البيانات سواء بالطريق التقني أو القانوني .

تاسعا:اختلاف النهج وتعددها التي تم اتباعها، سواء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين أو الإتحاد الأوربي في مواجهة تنظيم حماية البيانات وتوطينها أو حماية الخصوصية والأمن السيبراني تمت في اطار القوانين الوطنية(بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية او الصين) واطار اقليمي بالنسبة لمنظمة التعاون الأوربي وكلها تمت بعيدا عن الاطار المتعدد الاطراف لمنظمة التجارة العالمية .

عاشرا: ومن خلال التجارب على المستوى الدولي يتضح أن هذا التقدم تحتكره فئة قليلة من الدول والشركات المنتمية إليها وتستخدمه للسيطرة علي مقدرات باقي الدول وأن هذه التكنولوجيا وهذه التجارة تعتبر في الفضاء دون وجود كيان ملموس يمكن محاسبته أو السيطرة عليه فالحذر الحذر من الفخاخ التي يتم نصب شباكها للسيطرة علي مقدرات الشعوب .

ومن ثم يمكننا وضع عدد من التوصيات في إطار مجابهة التحديات التي يفرضها موضوع التجارة الرقمية وتحدياته على المجتمع الدولي سواء دولاً أو منظمات أو افراد كالتالي:

الخاتمة

التوصيات :

أولا: قيام منظمة التجارة العالمية باعتبارها أحد أهم ركائز القانون الدولي الاقتصادي وأهم أشخاصه بابتداع وخلق القواعد والنصوص والأحكام التي من شأن مساهمتها تطوير قواعده وليس تطويع النصوص والأحكام التي نشأت وتأسست قبل حقبة العصر الرقمي أو التي اورثتها من حقبة الجات.

ثانيا :العمل على تقليل أعضاء المجمتع الدولي الذين لديهم فقر رقمي من خلال المساهمة والآليات التي تمتلكها المنظمة لإمداد هؤلاء بالاجهزة والامكانيات والمساعدات (سواء-مالية-تكنولوجية) في محاولة منها لرأب الصدع أو رتق الفجوة الرقمية بين اطراف المجتمع الدولي سواء كانوا دولا أو أفرادا .

ثالثا:تحتاج التجارة الرقمية باعتبارها ظاهرة متفردة إلى قواعد أيضا متفردة في نطاقها ومداها من أجل تنظيم هذه الظاهرة التي تنمو وتتطور بطريقة متسارعة علي أن تتضمن او تشتمل علي تدفق البيانات وحمايتها وتنظيمها والموازنة بين اعتبارات التنمية والمخاوف المشروعة للدول لاعتبارات الأمن القومي وحماية أفرادها بشان الخصوصية والامن السيبراني.

رابعًا: أن وجود العديد من العقبات والعوائق التي تحد من تطور التجارة الرقمية سواء كان عن طريق حماية البيانات أو الخصوصية أو الأمن السيبراني يستلزم من منظمة التجارة العالمية باعتبارها منتدي للسياسات التجارية متعددة الأطراف تدخلاً متناغمًا يوازن بين اعتبارات التنمية الاقتصادية باعتبارها هدفًا للمنظمة وحقوق الدول أطراف المجتمع الدولي في حماية أفرادها ومفردات الأمن

القومي ضد الهجمات غير الشرعية من الهجمات السيبرانية والاعتداء علي حقوق أطرافها .

خامسا: على منظمة التجارة العالمية البناء على برامجها سواء التي تمت في إطار المنتدي المتعدد الأطراف للمنظمة، أو سواء بناء على مبادرة البيان المشترك مع دمجها في إطار المنتدي متعدد الأطراف بهدف محاولة تنظيم التجارة الرقمية وتطويرها باعتبار هذه القواعد تعتبر ركيزة هامة وأساس متين يمكن اثرائه والبناء عليه لتوافق أعضاء المنظمة على قواعده واسسه.

سادساً: وإزاء محاولات رأب الصدع والتصدع الذي أصاب قواعد قانون التجارة التقليدية والمفاهيم والمصطلحات التي طرأت وتطرأ على المجتمع الدولي ومجالات التجارة الدولية، ومنها تجارة البيانات يجب من خلال منظمة التجارة العالمية توحيد هذه المفاهيم والمصطلحات من أجل اليقين القانوني وبعيدًا عن الغموض والالتباس الذي يشوبها حاليا.

سابعاً:على منظمة التجارة العالمية وضع أو صياغة تعريف متفق عليه من خلال أعضائها للتجارة الرقمية لإزالة الغموض والالتباس والتداخل الذي حدث او قد يحدث بين المجال القانوني والمجال الرقمي والبعد عن عدم اليقين القانوني وبهدف وضع أساس يمكن القياس عليه وتوحيده بهدف الاستقرار القانوني ووضع القواعد المتوازنة الهادفة لتنظيم وتطوير التجارة الوليدة لرعايتها والبناء عليها.

ثامنا: كذلك أيضًا علي منظمة التجارة العالمية وفي إطار آدائها لوظيفتها كمنتدى متعدد الأطراف وضع تعريف مستقر للمفاهيم الحديثة مثل:"الاصول الرقمية" بعيدا عن الأصول المادية علي اعتبار ان البيانات غير ملموسة

و"السيطرة الواقعية" و" السيادة الرقمية" و"البيانات" والأمن السيبراني وكذلك العديد من المفاهيم التي تثير اللبس والغموض والتي برزت وظهرت في إطار دراسة التجارة الرقمية وفئاتها المستحدثة ووضع حد لعدم اليقين القانوني الذي يصبغ العديد من هذه المفاهيم .

تاسعا:أن تكون هناك الية يمكن من خلالها محاسبة هذه الكيانات خاصة الشركات المسيطرة علي هذه التكنولوجيا خاصة وأن هذا كله يتم في الفضاء وعبر ولايات متعددة وانظمة قانونية مختلفة ،وفي كثير من الاحيان دون التمكن من التعرف علي كافة القواعد التي تنظمها وكذلك الأطراف والمعاملات التي تتم.ويجب أن يكون للدول العربية والإسلامية والأفريقية موقفًا فاعلاً من هذه التطورات يتفق مع قيمها ودينها الإسلامي الحنيف وحماية لامن مواطنيها وامنها والتحذير من الولوج والوقوع في فخ هذه التكنولوجيا، دون وجود برامج الحماية اللازمة لدرء أخطارها واضرارها .

عاشرا :ونظرًا لاعتبارها منتدي متعدد الأطراف يجب علي منظمة التجارة العالمية ولجذب اكبر عدد من الدول للتفاعل مع التكنولوجيا الحديثة وإزالة تخوفاتها المشروعة العمل علي وضع القواعد الواضحة والشفافة في التعامل دون الانحياز لطرف دون آخر.

وفى الختام فليسمح لي أستاذي معالي الدكتور/ عبدالواحد الفار ــ رحمه الله ــ بأن استعير عبارته (فإننى مازلت مؤمنا بأن موضوع البحث يحتاج إلى مواجهة أكثر أهمية وأعمق دلالة علاوة على نظرة انتقادية عميقة لا تتوقف عند حد الاطر الصياغية وانما تمتد الى ما وراء الشكلية القانونية، نظرة تبرز دور الفكر القانونى ومقدرته الفذة على تصور المستقبل").

المصادر والمراجع

اولا: المراجع :

1- Baker (P.R) **E-commerce and Digital TradeA Policy Guide for Least Developed Countries, Small States and Sub-Saharan Africa Commonwealth Secretariat.2017**

2- Bartneck(CH), Lütge(CH), Wagner(A), Welsh(S), **Risks in the Business of AI An Introduction to Ethics in Robotics and AI Springer International Publishing 2021**

3-Bethlehem (D)، McRae(D)،Damme(I.V))،Neufeld(R) **The Oxford Handbook of International Trade LawOUP Oxford.2022.**

4-Burri (M) **Data flows and global trade law** Burri(M) **Big Data and Global Trade Law . Cambridge University Press.2021**

-Burri (M) **digital trade rulemaking in free trade agreements** Collins (D)،Geist(M) **Research Handbook on Digital Trade E-CONTENT GENERIC VENDOR..2023**

5-Chen(I.CH) **Government Internet Censorship Measures and International LawLit Verlag.2018**

6- Chen (X) **Impacts of digital trade on international trade and its development suggestions** Hung (J.C)، Chang(J.W)، Yen(N) **Frontier Computing Proceedings of FC 2020 Springer Nature Singapore.2022**

7-Chow(D.C.K)، Schoenbaum(TH.J) **International Trade LawProblems, Cases, and Materials Aspen Publishing.2022.**

8- Dai(Y) **Cross-Border Data Transfers Regulations in the Context of International Trade Law: A PRC PerspectiveSpringer Nature Singapore.2021.**

9- Fahey(E) **The EU as a Global Digital ActorInstitutionalising Global Data Protection, Trade, and CybersecurityBloomsbury Publishing.2022**

10- Gagné (G) ، Rioux(M) **digital trade** Gagné (G)، Rioux(M) **NAFTA 2.0From the First NAFTA to the United States-Mexico-Canada AgreementSpringer International Publishing.2021.**

11- Gantz(D.A) **An Introduction to the United States-Mexico-Canada AgreementUnderstanding the New NAFTAEdward Elgar Publishing.2020**

12- Girasa(R) **Artificial Intelligence as a Disruptive Technology: Economic Transformation and Government Regulation Springer Nature, 2020.**

13- Greenleaf (G) **presonal data localization and sovereignty along asia's new silk roads** Chander(A)،Sun(H) **Data SovereigntyFrom the Digital Silk Road to the Return of the StateOxford University Press, Incorporated.2023**

14-Henriksen(A) **International LawOxford University Press.2019**

15- Hershkovitz(SH) **The Future of National Intelligence How Emerging Technologies Reshape Intelligence Communities. Rowman & Littlefield Publishers**

16- Hovinheimo(S.L) **Private SelvesLegal Personhood in European Privacy Protection Cambridge University Press.2021**

17-Huang (H) and Chen (Z) **development e-commerce based on digital information technology.** Zhao (J) ،Macintyre (J)، Ma(X)**The 2021 International Conference on Machine Learning and Big Data Analytics for IoT Security and PrivacySPIoT-2021 Volume 2 Springer International Publishing.2021**

18-Huang(K) **and** Madnick(S) **the next global financial crisiscould be caused by efforts to prevent the cyberattack** Kathuria(A)، Garimella(A) ،Xu(J) ، Zhao(K) ،Karhade(P)،Liu(X) **19th Workshop on E-Business, WeB 2020, Virtual Event, December 12, 2020, Revised**

Selected PapersSpringer International Publishing.2021 .

19-Joyce(D) **Informed Publics, Media and International LawBloomsbury Publishing. 2020.**

20- Khan(A) **.Rules on Digital Trade in the Light of World Trade Organization AgreementsGRIN Verlag.2023.**

21- Korshunova (S.A) **the role and specificity of human captal in the formation of a digital economy** Bogoviz (A.V)، Ragulina (Y.V) **Industry Competitiveness: Digitalization, Management, and IntegrationVolume 1Springer International Publishing.2020**

22- Murri (M) **Data flows versus data protection :mapping exsiting reconciliation models in global trade law.** Tor (A)، Mathis (K) **Law and Economics of RegulationSpringer International Publishing.2021**

23- Naef(T) **Data Protection Without Data Protectionism The Right to Protection of Personal Data and Data Transfers in EU Law and International Trade LawSpringer International Publishing.2023.**

24- Nakatomi (M) **cross-border digital trade, e-commerce governance, and necessary acrion ahead.** Kimura (F)، Chen (L) **Developing the Digital Economy in ASEAN. Taylor & Francis.2019**

25-Qin(ZH)، Shuai(Q)، Wang(G)، Zhang(P)، Cao(M)، Chen(M) **E-Commerce Concepts, Principles, and Application Springer Nature Singapore.2022.**

26-Samal(S) **International law and Technology** Manwani(A)، Naik(K)، Kalani(S) Abhivardhan، 2020 **Handbook on AI and International LawIndic Pacific Legal Research LLP 2022**

27- Schoenbaum(TH.J) Chow(D.C.K) **International Trade LawProblems, Cases, and Materials Aspen Publishing.2022**

28- Schmidt (H.K) **Taming the shrew is there a need for a new market power definition for the Digital Economy .** Gal (M.S) , Lundqvist(B) **Competition Law for the Digital Economy Edward Elgar Publishing,2019**

29- Sheng (L) **Big Tech Firms and International Relations The Role of the Nation-State in New Forms of PowerSpringer Nature Singapore.2022.**

30-Staiger (R.W)**A World Trading System for the Twenty-First Century . National Bureau of Economic Research 2022**

31-Taylor(M) **Transatlantic Jurisdictional Conflicts in Data Protection LawFundamental Rights, Privacy and ExtraterritorialityCambridge University Press.2023.**

32-Trebilcock (M.**J)Navigating the Free Trade–Fair Trade Fault-Lines Edward ElgarPublishing Limited**

33- Yang (J) and Lin(H) **Divergences in WTO E-commerce negotiation and promotion Paths** Zhang(L)، Tan (Xi) **A Chinese Perspective on WTO ReformSpringer Nature Singapore.2023**

34- Yin (L) and Yao(J) **Reseach on the coupling and coordinated development of the digital economy and rural revitalization** Hassanien(A.E)، Zheng(D)،Zhao(ZH)، Fan (ZH)**Business Intelligence and Information TechnologyProceedings of BIIT 2022Springer Nature Singapore.2023.**

35-Walters(R)، Novak (M) **Cyber Security, Artificial Intelligence, Data Protection & the LawSpringer Nature Singapore.2021.P35**

36- Weber (R.H) **WTO law and cross-border data flows for digital trade.**Collins (D)،Geist(M) **Research Handbook on Digital Trade E-CONTENT GENERIC VENDOR .2023.**

37- Willemyns(I) **Digital Services in International Trade Law Cambridge University Press. 2021.**

38- Wolff(A.W) **Revitalizing the World Trading SystemCambridge University Press.2013**

39-Zekos(G)**Economics and Law of Artificial Intelligence:Finance,Economic Impacts ,Risk Management and Governance springer Nature, 2021**

40- Zheng(SH)"**21-st digital maritime skilk road "based on big data and cloud computing technology facing opportunities and chanllenges –from digital trade perspective** Zhao (J)، MacIntyre(J)، Ma (XI)**The 2020 International Conference on Machine Learning and Big Data Analytics for IoT Security and PrivacySPIoT-2020, Volume 1 Springer International Publishing.2020**

41-Zhou(L), Chen (F) and Kang (CH) **Research on the Influencing factors of china'sdigital trade development lleve** Hassanien(A.E)، Zheng(D)، Zhao(ZH)،Fan(ZH) **Business Intelligence and Information TechnologyProceedings of BIIT 2022Springer Nature Singapore.2023.**

42- Puaschunder(J.M) **The legal and international situation of AI, rebtics and big data with attention to healthcare . OCTOBER 2019**

43- Ford(CH.M),Williams(W.S)**Complex Battlespaces:The Law of Armed Conflict and the Dynamics of Modern Warfare Oxford University Press,2018**

ثانياً: المقالات :

1-Aaken (A.V) **Introduction to the Symposium on Digital TradePublished online by Cambridge University Press: 08 May**

2- Burri (M) **Digital Trade Law and Human Rights Published online by Cambridge University Press: 08 May 202**

__-Burri (M)and Chander(A) **What Are Digital Trade and Digital Trade Law? Published online by Cambridge University Press: 08 May**

3-Callo-Müller(M.V) and Kugler(K) **Digital Trade, Development, and Inequalit Published online by Cambridge University Press: 08 May 2023**

4-Evenett(S.J),Fritz (J)andGiardini(T)**Deterring Digital Trade Without Discrimination Published online by Cambridge University Press:** 08 May 2023

5- Floridi(L) **The Fight for Digital Sovereignty: What It Is, and Why It Matters, Especially for the EUPhilosophy & technology..V33. 2020**

6- Peng(SH.Y)**Digital Economy and National Security: Contextualizing Cybersecurity-Related Exceptions Published online by Cambridge University Press:** 08 May 2023

7-Floridi (L**)What the Near Future of Artificial Intelligence Could BeThe 2019 Yearbook of the Digital Ethics Lab Springer, Cham2020**

8- Tsekeris(CH),Zeri (P) **The coronavirus crisis as a world-historic event in the digital eraSociološki pregled2020.V54 .**

9- Taddeo(M) **Three ethical challenges of applications of artificial intelligence in cybersecurity Minds and machinesSpringer Netherlands.V29.**

التقارير:

١- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاقتصاد الرقمي تقرير عام٢٠٢١

٢- التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠٢١ مساعدة البلدان في التصدي للازمات والتعافي من اثارها

3-Report of the UN Secretary-General, Road Map for Digital Cooperation:Implementation of the Recommendations of the High-Level Panel on Digital Cooperation, UN Doc. A/74/821 (May 29, 2020)

4-UN Deputy Secretary-General Press Release, With Almost Half of World's Population Still Offline, Digital Divide Risks Becoming "New Face of Inequality," Deputy Secretary-General Warns General Assembly, UN Doc. DSG/SM/1579 (Apr. 27, 2021)

5-**ITU Publications Measuring digital development Facts and figures 2019. Between 2005 and 2019, the number of Internet users grew on average by 10 per cent every year**

6- **The International Monetary Fund, the Organisation for Economic Co-operation and Development, the United Nations and the World Trade Organization .2023Handbook on Measuring Digital Trade SECOND EDITION.**

7- **The International Monetary Fund, the Organisation for Economic Co-operation and Development, the United Nations, The World Bank and the World Trade Organization. DIGITAL TRADE FOR DEVELOPMENT.2023.**

8- **WTO, Work Programme on Electronic Commerce, WTO Doc. WT/L/274 (Sept. 30, 1998)**

المواقع الالكترونية:

-https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/digital_trade_2023_e.htm
The conceptual framework for measuring digital trade2023

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٢٦١
اولا:المفاهيم المختلفة لكل من الاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية:	١٢٦٤
١- الاقتصاد الرقمي .	١٢٦٥
٢- التجارة الرقمية .	١٢٧١
ثانيا:التعاون الاقليمي في مجال التجارة الرقمية:	١٢٨٠
١- اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي (CPTPP)	١٢٨٤
٢- اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA)	١٢٩٠
ثالثا:التعاون الدولي لتنظيم التجارة الرقمية(دور منظمة التجارة العالمية)	١٢٩٥
رابعا:التحديات التي تواجه التجارة الرقمية :	١٣٠٥
١- تدفق البيانات ،	١٣٠٥
٢- الخصوصية ،	١٣٢٢
٣- الامن السبيراني.	١٣٢٧
الخاتمة	١٣٤٢
المصادر والمراجع	١٣٤٥
فهرس الموضوعات	١٣٥٢